الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية في مصر – نموذج قياسي

Economic intelligence and attracting foreign investment in Egypt Standard Model

د/ نصر سالم خليل موسى
مدرس الاقتصاد كلية التجارة – جامعة قناة السويس

د/ هيام سالم زيدان احمد
مدرس اقتصاد بمعهد الالسن العالي للسياحة والفنادق والحاسب الالي

المستخلص: -

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يقوم به الذكاء الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من اثر هام علي التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد والقدرات من خلال نقل التكنولوجيا والأساليب التنظيمية والإدارية الحديثة ،وبالتالي يجب توفير المناخ المناسب من خلال توفير المعلومات المناسبة حيث جمع ومعالجة البيانات وتطور البحث وتقنيات الاتصالات والمعلومات ونشر المعلومة المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي لخلق الوضع التنافسي علي مستوي الأسواق المختلفة، وتوصلت الدراسة من خلال تجارب بعض الدول والنموذج القياسي الي ان الذكاء الاقتصادي حقق نتائج إيجابية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بمختلف القطاعات من خلال مراقبة البيئة وتوفير المعلومات، وكل ما يتعلق بنقاط القوة والضعف من أجل بناء الإستراتيجية المناسبة لتحقيق ميزة تنافسية، كما تم اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام الدولة بدور أساسي في نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي على مستوى المجتمع من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع وتحليل ونشر المعلومات مما يعزز التنافسية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي – الاستثمارات الأجنبية.

Abstract :

This study aims to highlight the role played by economic intelligence in attracting foreign investments because of its important impact on economic development and the optimal exploitation of resources and capabilities through the transfer of technology and modern organizational and administrative methods, and therefore the appropriate climate must be provided by providing appropriate information where the collection and processing of data and the development of research and communication and information technologies and the dissemination of information related to local and foreign investment to create a competitive situation at the level of different markets, The study found through the experiences of some countries and the standard model that economic intelligence has achieved positive results in attracting local and foreign investments in various sectors by monitoring the environment and providing information, and everything related to strengths and weaknesses in order to build the appropriate strategy to achieve competitive advantage, and a set of recommendations were proposed, the most important of which is the need for the state to play a key role in spreading the culture of economic intelligence at the community level through the establishment of institutions specialized in collecting, analyzing and disseminating information, which enhances Competitiveness.

Keywords: Economic intelligence - foreign investment.

أولا: - مقدمة:

يلعب الذكاء الاقتصادي الدور الأهم في عملية التنمية بفضل تقديم الاستراتيجيات التي تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد وتوفير المعلومات الضرورية للمشاركين في العملية الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره الفعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدرا هاما لإحداث التنمية، مما يدفع بالدول إلى السعي لتوفير البيئة الملائمة من توفير للمعلومات، الهياكل القاعدية، والسياسات التنظيمية، واستعمالها لاتخاذ القرار الأمثل في المنظمة، لذلك يحتل الذكاء الاقتصادي مكانة عالية في اهتمامات مختلف الدول النامية والمتقدمة في ظل التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة نتيجة للتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والثورة الرقمية وزيادة المنافسة في السوق المحلية والعالمية، حيث تتميز الشركات عن غيرها بقدرتها على التكيف مع التطورات العالمية والقدرة علي إيجاد المعلومة المفيدة بأقل تكلفة ممكنة وتحليلها ومعالجتها ثم تقديمها لمتخذي القرار حيث توفير البيانات وسرعة الوصول لها قبل المنافسين وذلك من أجل الحفاظ على حصتها في السوق، كما نجد ان معظم الدول تتنافس في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب دوره الهام في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الإيجابي في استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج، نتيجة زيادة الأنفاق على البحوث والتطوير مما يؤدى إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ككل وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي، هذا

ثانياً: - فكرة البحث: -

تواجه المشروعات العامة أو الخاصة في مختلف المجالات، تحديات وتهديدات كثيرة نتيجة التغيرات والتطورات العلمية والتقنية السريعة، وبالتالي اصبحت الإدارة التقليدية غير قادرة على المنافسة، مما يتطلب استخدام أساليب إدارية حديثة ومن أهمها الذكاء الاقتصادي حيث تطوير نشاط المشروعات ودعم قرارتها وتحسين تنافسيتها من خلال جمع المعلومات وتحليلها ونشرها واستغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات والمخاطر المحتملة والتكيف مع التغيرات الخارجية، وبالتالي

تحسين مناخ الاستثمار بتوفير المعلومة للمستثمر المحلي والأجنبي حول فرص الاستثمار والتنافسية **مما يوضح فاعلية الذكاء الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية،** فقد نجحت خريطة مصر الاستثمارية في توفير جميع المعلومات والبيانات التفصيلية التي يحتاج إليها المستثمر عن طبيعة المكان الذي سيستثمر فيه، حيث توضح معلومات عن مراكز خدمات المستثمرين المحيطة به التي تضم ممثلين لـ ٦٦ جهة حكومية، يقومون بإصدار جميع التراخيص للمستثمرين بشكل مميكن، في خطوتين وفى يوم واحد، بالإضافة إلى الرد على استفسارات المستثمرين، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد وصل عدد الشركات التي تم تأسيسها وقامت بتوسعات ٢١٧٢ شركة بإجمالي استثمارات بلغت ٦,٣ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٩، كما بلغ عدد المشروعات العاملة بالمناطق الحرة إلى ١١٠٢ مشروع منها ٨٩٨ مشروعًا في المناطق الحرة العامة و٢٠٤ بالمناطق الحرة الخاصة، وذلك بحجم تمويلات وصلت إلى ١١,٤ مليار دولار، بالإضافة إلى ٢,١٥ مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، وساهمت هذه المشروعات في توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل، محققةً صادرات بقيمة ١٤,٧ مليار دولار خلال الفترة من يناير حتي سبتمبر ٢٠١٨.

وتتبلور فكرة البحث في فاعلية الذكاء الاقتصادي في جذب وتنمية الاستثمارات الأجنبية في مصر وفي سبيل ذلك تحاول الباحثة الاجابة عن التساؤلات الأتية: -

١- ما هو الذكاء الاقتصادي وما هي اهم خصائصه وادواته؟
٢- ما الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنافسية؟
٣- كيف يؤثر الذكاء الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار في مصر؟

ثالثاً: - أهداف البحث: -

١- تحليل العلاقة بين الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية إلى مصر.
٢- رصد واقع الذكاء الاقتصادي في مصر وكيفية الاستفادة من تجارب بعض الدول.

٣- إبراز أهم الجوانب الإيجابية للذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية للاقتصاد المصري.
٤- تقييم التصنيف الائتماني لمصر كدولة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: - أهمية البحث:

١- حداثة موضوع الذكاء الاقتصادي، وتأثيره في تحسين كفاءة اقتصاديات الدول وتعزيز قدراتها التنافسية.
٢- ما تواجهه المشروعات من تحديات، للاندماج في الاقتصاد العالمي مما يتطلب اعتماد وسائل وأدوات عمل جديدة تتيح السبق في معرفة التهديدات والفرص الكامنة قبل المنافسين.
٣- الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وكيفية جذبها لما لها من دور هام في التنمية الاقتصادية.

خامساً: - فروض البحث: -

الفرض الرئيسي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية بمصر ويتفرع هذا الفرض الي فروض فرعية تربط ابعاد الذكاء الاقتصادي بجذب الاستثمارات الأجنبية: -

١- توجد علاقة ارتباط بين البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجذب الاستثمارات الأجنبية.
٢- توجد علاقة معنوية بين مجالات استخدام التكنولوجيا وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.
٣- توجد علاقة طردية بين الانفاق على التطوير والبحث العلمي وتطور ونمو الاستثمار الأجنبي في مصر.

سادساً: - منهج البحث: -

المنهج الاستقرائي: فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي من خلال الاعتماد على المراجع والكتب، والدوريات وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي، وكذلك استخدام **نموذج اقتصاد قياسي حيث يحدد هذا النموذج العلاقة**

الإحصائية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بظاهرة اقتصادية معينة وذلك لتوضيح العلاقة بين الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية بمصر.

سابعاً: - مجال البحث:

تم اجراء الدراسة عن الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢، كما تم تطبيق الدراسة على قطاع الاستثمار في مصر.

ثامناً: - الأدبيات السابقة المرتبطة بمجال البحث: -

١- دراسة **(أبو زيد ،٢٠٢٢)**"الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم" من أهداف الدراسة البحث في إمكانية الربط بين تقنيات الذكاء الاصطناعي القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم السياسية، والسياسات العامة، ومن نتائج الدراسة تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المراحل المختلفة لدورة صنع السياسات العامة، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، وكفاءة الجهاز الإداري.

٢- دراسة **(البراشدية،٢٠٢١)**"ريادة الأعمال الرقمية في ظل جائحة كورونا (كوفيد١٩) - الفرص والتحديات" استهدفت الدراسة التعرف على الفرص والتحديات أمام ريادة الأعمال الرقمية عالميًا وفي عمان تحديدًا، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الفرص لنمو قطاع ريادة الأعمال الرقمية خلال فترة انتشار فيروس كورونا نظرًا لدور الرقمنة في تعزيز مرونة الأعمال بالإضافة إلى دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي.

٣- دراسة **(ايناس فهمي،٢٠٢٠)**" أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل- دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية" استهدفت الدراسة قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل، ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بمحاولة قياس الأثر باستخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية للبيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر موجب ومعنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل، ومن ثم تؤكد الدراسة على ضرورة زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية لقطاع ICT بما

يدعم فرص النفاذ والوصول للمناطق الأكثر فقراً، ومحو الأمية الرقمية وتطوير مناهج وبرامج تدريب بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسهم في الارتقاء بالمهارات الأساسية.

٤- دراسة **(بوريش،٢٠١٩)** "الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الإستراتيجية "استهدفت الدراسة إبراز مساهمة الذكاء الاقتصادي في دعم أبعاد الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية والاستغلال الكامل للفرص المتاحة في بيئة الأعمال، ومن نتائج الدراسة وجود التكامل بين الذكاء الاقتصادي والإدارة الإستراتيجية ضروري من أجل مواجهة التهديدات، وهو ما نجحت فيه مؤسسة موبيليس حيث تمكنت من بسط سيطرتها السوقية

٥- دراسة **(حسين ،٢٠١٩)** "أثر الذكاء الاستراتيجي على تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية" واستهدفت الدراسة التعرف على دور الذكاء الاستراتيجي في حل المشكلات من خلال الاستشراف التفكير المنظم، الرؤية المستقبلية، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة بين توافر الذكاء الاستراتيجي في المنظمات محل الدراسة وتحقيق النجاح الاستراتيجي من خلال استخدام نموذج الانحدار.

٦- دراسة **(خوالد ،٢٠١٨)**"نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر" تهدف الدراسة الي الوقوف على واقع نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر والجهود المبذولة في سبيل إرسائه والتعرف على أبرز معوقاته، ومن نتائج الدراسة قصور تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر سواء على المستوى الكلي (الدولة) والجزئي (المؤسسات الاقتصادية)، ولذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة تفعيل دور الحكومة في إنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

٧- دراسة (**سناء، حدة، ٢٠١٧**)" دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية " من اهداف الدراسة إبراز أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية بالنظر إلى حاجتها إلى التميز في ظل المتغيرات البيئية

التنافسية المعقدة وسعيها للنمو وتعزيز مركزها السوقي ومواجهة منافسيها وتوصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاقتصادي يقدم مجموعة من الحلول العملية والتقنية التي تضمن للمنظمة المراقبة الدائمة للبيئة وتطور رغبات العملاء لإرضائهم وكسب ولائهم.

٨- دراسة (Johannes Wohlfart,2023) 'Designing Information Provision Experiments" استهدفت الدراسة التأكد من أهمية توفير المعلومات الدقيقة والحديثة في مناقشة تطبيقات الاقتصاد الكلي والتمويل واقتصاديات العمل وتوصلت الدراسة إلى أهمية توفير المعلومات عبر لوحات الانترنت والتقنيات الحديثة للتعامل مع الالتباسات والمعوقات المحتملة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٩- دراسة (Casella, Borga, M. Wacker 2023) " Measuring Multinational Production with Foreign Direct Investment Statistics: Recent Trends, Challenges, and Developments" من أهداف الدراسة النظر في الاعتراضات الرئيسية على استخدام احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر كوكيل للإنتاج متعدد الجنسيات، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعديل وتقديم الارشادات اللازمة في كيفية الاستفادة من هذه الإحصاءات باستخدام التقنيات الحديثة.

١٠- دراسة (Gopal Chaudhary.2022) "Research and Application of the Data Mining Technology in Economic Intelligence System" من أهداف الدراسة التعرف على تقنية استخراج البيانات على الأنظمة الذكية الاقتصادية من خلال تكامل المعلومات، وتوضح العلاقة المتبادلة بين كائناتها وتستخدم الأساليب المتعلقة باستخراج البيانات لتعدينها، ويمكن استخدام تطبيق خوارزميات التنقيب عن البيانات لدراسة تطبيق أنظمة الذكاء الاقتصادي ومن نتائج هذه الدراسة أهمية تطوير وتصميم قاعدة بيانات لمعلومات

الاستخبارات الاقتصادية وباختبار مجموعة البيانات ، تبين دقة تصنيف هذه الخوارزمية أعلى بنسبة ٢.٦٤٪ من تلك الخاصة بخوارزمية ID3.

١١- دراسة (Marina V. Artemyeva,2022) "Ecommerce Surge as an Element of a Modern Economy Integration Mechanism Development" ومن أهداف الدراسة التحقق في عملية تطوير التجارة الإلكترونية مع مراعاة العوامل المحددة لها واهمها الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك انتشار عدوى فيروس كورونا الجديد COVID-19 والعواقب المحتملة، ومن نتائج الدراسة أنه تبين أن نمو التجارة الإلكترونية يتحقق من خلال المشاركة الدائمة بقنوات الذكاء الاصطناعي واسعة النطاق للمستهلكين الجدد وتوسيع نطاق فئات المنتجات التي يشترونها، وإن زيادة معاملات التجارة الإلكترونية ستتجاوز نمو التجزئة التقليدي، وكذلك تم تحديد البلدان والصناعات الأكثر ملاءمة للاحتفاظ بالتجارة الإلكترونية.

١٢- دراسة (Postolea, Bodea,2021) "Resilience and economic intelligence build through digitalization-an IT perspective"، استهدفت الدراسة اكتشاف العلاقة بين التحول الرقمي والمرونة خاصة في ظل انخفاض القدرة على التنبؤ والتعقيد، وتوصلت الدراسة الي نتائج أهمها ان هناك علاقة قوية بين التحول الرقمي والمرونة خاصة بمجال تمويل الشركات.

١٣- دراسة (Hromozdova,Rokhova,Pravorskyi,2021) "Economic intelligence in the system of international economic relations: characteristics of the current situation and problems of development"، من أهداف الدراسة التعرف علي اكثر المجالات إشكالية في عملية الرقمنة وهي مشكلة تدريب العاملين علي استخدام البرامج والأجهزة المدمجة في أنظمة ذكاء الأعمال في العالم في المستقبل، وتوصلت الدراسة إلي ان القضاء علي هذه المشكلة يتمثل في تدريب متخصصين قادرين علي تحليل

المعلومات واختيار أفضل الحلول لاتخاذ القرارات الصحيحة في مختلف الاستثمارات.

١٤- دراسة (Liviu Mihaescu,2020) "Economic Intelligence: Using Innovation to Reinvent the Business" هدفت الدراسة إلى إظهار كيف يمكن أن يكون الذكاء الاقتصادي أداة لدعم قرار الابتكار ذي الصلة وكيف يمكن أن يؤدي تكامله داخل الشركة إلى تعزيز قدراتها الابتكارية وحماية نفسها من المنافسين وضمان ميزة تنافسية أساسية، ومن نتائج الدراسة أن الذكاء الاقتصادي هو أحد عوامل النجاح الرئيسية للاستثمارات فهو يعزز نجاح عملية الابتكار من خلال تطوير شبكات بينية لإنتاج موارد جديدة

١٥- دراسة (Waliszewski,2020) "Attitudes towards artificial intelligence in the area of personal financial planning – A case study of selected countries" هدفت الدراسة إلى تشخيص المحددات الاقتصادية الكامنة وراء رضا المستهلك من حيث التخطيط المالي الشخصي باستخدام التقنيات الحديثة، ومن نتائج الدراسة ان الذكاء الاصطناعي مهم لتحقيق الرضا عن الخدمات المالية الآلية وتحليل الانفاق.

١٦- دراسة (Bauer.,et al, 2015) "Internet of things: Opportunities and challenges for Semiconductor Companies" ومن أهداف الدراسة اثبات قدرة الأجهزة الذكية على أداء كثير من المهام دون أي تدخل بشرى، كما توصلت الدراسة الي ان الشركات المعنية يمكنها أن تحقق المزيد من الإيرادات إن عملت على أساس أنه خلق القيمة ينبع من دراسة البيئة المحيطة وتوافر المعلومات.

١٧- دراسة (Bai, et al,2014) "Have Financial Markets Become More Informative" وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع أداء أسواق المال بعد التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات حيث أصبحت هذه الأسواق أكثر افصاحاً

ومعلوماتية، وتوصلت الي ان المعلوماتية قد تزايدت على المدى الطويل ولم تتغير على المدى القصير كما قام بتحديد أكثر الشركات التي تزايدت لديها المعلوماتية كشركات الخدمات.

التعقيب على الأدبيات السابقة المرتبطة بمجال البحث: -

من خلال عرض وتحليل الأدبيات السابقة العربية والأجنبية التي أجريت في هذا الموضوع، تم رصد أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين البحث الحالي، والأدبيات السابقة، وتميز البحث الحالي عن الأدبيات السابقة، وأوجه الاستفادة منها، والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية.

فقد اتفق البحث الحالي في هدفه مع العديد من الأدبيات السابقة مثل، دراسة (Hromozdova,Rokhova,Pravorskyi,2021)، دراسة (Liviu Mihaescu,2020)، دراسة (بوريش،٢٠١٩)، دراسة (سناء، حدة، ٢٠١٧) وهو أهمية الذكاء الاقتصادي في تعزيز المركز التنافسي للمؤسسة، كما اتفق البحث في استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية للبيانات ونموذج الانحدار مع دراسة (البراشدية ٢٠٢١)، ودراسة (ايناس فهمي،٢٠٢٠)، ودراسة (حسين،٢٠١٩) وكذلك في بعض النتائج مثل دراسة (Johannes Wohlfart,2023)، ودراسة (Gopal Chaudhary.2022)، ودراسة (Liviu Mihaescu,2020) في وجود اثر موجب لاستخدام تكنولوجيا المعلومات علي النمو الشامل وأهمية تطوير وتصميم قاعدة البيانات بشكل مستمر واهمية تدريب متخصصين علي تحليل المعلومات لاتخاذ القرارات الصحيحة.

كما اختلف البحث الحالي في هدفه جزئياً مع بعض الأدبيات السابقة مثل دراسة (Casella, Borga, M. Wacker 2023)) وهو النظر في الاعتراضات على إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر كوكيل لإنتاج متعدد الجنسيات، كما اختلف منهج البحث الحالي وهو المنهج الوصفي والنموذج القياسي عن الأبحاث الآتية مثل دراسة (Gopal Chaudhary.2022)، ودراسة Postolea, (Bodea,2021) والتي اعتمدت على منهج دراسة الحالة.

وأهم ما يميز دراستنا هذه عن الأدبيات السابقة حداثة الموضوع واهمية الذكاء الاقتصادي في تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في مصر من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات، ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، نظراً لقلة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع الهام، **كما تم الاستفادة من الأدبيات السابقة من خلال تدعيم** الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول أهمية الذكاء الاقتصادي ودوره في دعم الميزة التنافسية على المستوي الكلي والمستوي المؤسسي، وبناء فكرة البحث من خلال الاطلاع على العديد من الأدبيات السابقة بشكل ملائم.

الفجوة البحثية: -

من خلال عرض أوجه الشبة والاختلاف بين البحث الحالي والأدبيات السابقة نجد أن الفجوة البحثية هي فجوة مكانية حيث انه تم تناول الموضوع، ولكن ليس بالتطبيق على الاقتصاد المصري وكذلك في الفجوة الزمنية حيث تناول البحث الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢) وهي سلسلة زمنية حديثة بالمقارنة بالدراسات السابقة.

خطة البحث- يتضمن البحث مبحثين كالتالي: -

المبحث الأول: - الإطار الفكري لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: نموذج قياسي للعلاقة التأثيرية بين الذكاء الاقتصادي والاستثمارات الاجنبية في مصر.

أخيرا وليس باخر خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار الفكري لمتغيرات الدراسة

أصبح مفهوم القوة مرتبط بالقدرة على اكتساب المعلومة وإنتاجها في المؤسسات التي تسعى للنمو وتطوير حصتها السوقية ، حيث تتنافس في حصولها على المعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب ، وهذا من خلال اعتماد نظام معلومات يتماشى مع متغيرات ومستجدات البيئة الخارجية المتغيرة، وذلك بإتباع بعض

الأنظمة مثل إدارة المعرفة ، واليقظة الإستراتيجية التي تعتمد على إعداد وتصميم نظام معلومات داخلي وخارجي مما يسمح للمؤسسة بمراقبة كل ما يحدث في البيئة الخارجية واستقطاب مختلف مصادر المعلومات، بالإضافة إلى نظام الأمن المعلوماتي حيث توفير إجراءات الحماية لمعلومات للمؤسسة.

أولاً: - نشأة وتطور الذكاء الاقتصادي: -

ظهرت فكرة الذكاء الاقتصادي مع نظام السوق الحرة، حيث المنافسة بين المدن في شمال ايطاليا والمدن في فنلندا بداية من الهجمات التجارية والتجسس الاقتصادي، وظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي أيضا من الفكر الذي يعتمد على جمع وتحليل المعلومة (أبو راشد،٢٠٢١) ، وفي عام (١٩٥٠) طورت اليابان نظام للذكاء الاقتصادي بالتركيز على وزارة التجارة الدولية والصناعة ومنظمة التجارة الخارجية مما ساهم في دعم الاقتصاد، وفي عام (١٩٨٠) ومع عولمة الأسواق وتطور مجال تكنولوجيا المعلومات دعمت الولايات المتحدة الأمريكية العمل الدولي للمنظمات، كما احتوت برامج التعليم في علوم الإدارة موضوع الذكاء الاقتصادي وفي سنة (١٩٩٠) نلاحظ بداية ظهور الذكاء الاقتصادي في فرنسا (رحماني ،بلبول،٢٠١٧)حيث مفاهيم نظام اليقظة، كما أُنشئت وكالة نشر المعلومات التكنولوجية التي تهدف إلى تقديم المساعدة التشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية، والاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي وتبنيه كخطة إستراتيجية شاملة ،وفي ٢٠٠٩ تم انشاء مديرية مركزية للمعلومات الداخلية لحماية الموارد المادية وغير المادية للقطاع الاقتصادي الفرنسي (فيلالي ،٢٠١٤)، أما في دول المغرب العربي تم تأسيس النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر ،كما أسست الجمعية المغربية للذكاء الاقتصادي.

ثانياً: - مفهوم الذكاء الاقتصادي: -

حظي مفهوم الذكاء الاقتصادي باهتمام كبير فهو من المفاهيم الحديثة بالنسبة لعلم الاقتصاد، إلا أن هناك خلط بينه وبين بعض المصطلحات مثل اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاستراتيجي وذكاء الأعمال، وتتعدد مفاهيم الذكاء الاقتصادي، فقد عرف

الذكاء الاقتصادي بإنه الأعمال المرتبطة بالبحث، المعالجة والتحليل بهدف استغلال الضروري منها(الجنابي، الزبيدي ،٢٠١٩)، علي ان تتم هذه الأنشطة بطرق شرعية مع توفير الضمانات لحماية بيانات وممتلكات المؤسسة وتحقيق أهدافها في ظل أفضل الظروف من حيث الوقت (Lei et al,2021) ، الجودة والتكلفة (سالم،٢٠١٨)، كما يعرف بإنه عملية منظمة ومنسقة تمكن المؤسسات من جمع وتحليل ونشر المعلومات (Pietro Stilo,2020) الخاصة بالنشاط الاقتصادي مما يساعد قي اتخاذ القرار الصحيح(الياسري والشمري، ٢٠١٥)، كما يعرف بإنه يتكون من ثلاث وظائف وهي اليقظة والحماية والتأثير(مرابط ، ٢٠١٥) لتحقيق اهداف المؤسسة ومن أهمها تعزيز القدرة التنافسية لمواجهة التغيرات البيئية السريعة(علي،عاتي،٢٠٢٢) والحفاظ علي حصتها في الأسواق المحلية (قاشي،٢٠١٥)أو الأسواق الدولية (حسين، لفتة ،٢٠١٩) كما يعرف الذكاء الاقتصادي أنه مجموعة الأنشطة الخاصة بالبحث و التحليل (حفاي، شخوم ،٢٠٢١) والتوزيع والاستفادة من المعلومة ، في أطار احترام القانون والقواعد الأخلاقية (فيلالي ،٢٠٢٢) فهو يختلف عن عملية التجسس التي تسعى للبحث عن المعلومات بوسائل وطرق غير شرعية كسرقة الوثائق، والتصنت على المكالمات الهاتفية.

ثالثاً: -خصائص الذكاء الاقتصادي (اتفق كلا من خوالد ،٢٠١٨- احمد،٢٠١٩): -

١. الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات، والسرية في نشرها والحصول عليها بطريقة قانونية وتوافر عنصر الأمن والأمان
٢. وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الاقتصاديين، والجمع بين ممارسات الضغط والتأثير، ودراسة الحاضر لاتخاذ القرار بالمستقبل.
٣. الالمام بالمعارف العلمية، والتقنية، والاقتصادية، والقانونية، والجيوسياسية، وتشخيص الأحداث والعوامل من خلال ربط المكان والزمان.

رابعاً: - مراحل الذكاء الاقتصادي (بلحاج،٢٠١٥): -

١- تحديد الحاجة للمعلومة التي يجب الحصول عليها، مما يتطلب من المختصين في الذكاء الاقتصادي بتنظيم الاحتياجات والبيانات اللازمة لتعزيز المنافسة وتقوية العلاقة مع العملاء (Grazia, 2023).

٢- جمع المعلومة من مختلف المصادر الرسمية والغير رسمية بسهولة وبأقل تكلفة ممكنة، إذ تختلف المعلومات المطلوبة طبقاً لأهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها (Alina,2021)، وتختلف طبقاً لحجم المؤسسة، وطبيعة نشاطها، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من خلال مصدرين هما: (الهلة، ٢٠١٤)**المصادر الداخلية** مثل أقسام المؤسسة كالمشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين، معلومات متعلقة بقسم الإنتاج، معلومات متعلقة بقسم المحاسبة والمالية، وغيرهم من الأقسام(Al-Nasrawi,2018) **والمصادر الخارجية** حيث يتم الحصول على المعلومة من خارج المؤسسة مثل المعلومات البيئية والتنافسية، ومن أهم مصادرها المنافسين، الموردين، المستهلكين.

٣- معالجة المعلومة وهذه المرحلة هي أساس الذكاء الاقتصادي، حيث تعتمد على مدي أهمية المعلومة للمؤسسة او للدولة وذلك من خلال تحليل المعلومات وترجمتها وتصحيحها(الزبيدي،٢٠١٧).

٤- بث المعلومة لاتخاذ القرار في هذه المرحلة يتم تقييم المعلومة ونشرها داخل جميع أقسام المؤسسة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة، حيث دور راس المال البشري(حنا،٢٠٢٣) وتكنولوجيا الاتصال، ويتم استعراض المعلومة ونشرها من خلال عدة تقنيات ومنها **التقارير** سواء كانت بسيطة في شكل جدول أو معقدة كالملخصات، كما تتضمن هذه التقنيات **لوحة القياس** وهي أداة عرض مرئية لمؤشرات الأداء من خلال رسوم بيانية، كما تشمل **بطاقة الأداء** حيث قياس وتحسين الأداء التنظيمي (جبر ،٢٠٢١)

خامساً: - عناصر الذكاء الاقتصادي: -

١- اليقظة: ملاحظة وتحليل ما يحدث في محيط المؤسسة فهي عملية منظمة ومستمرة بهدف العلم بكل ما يستجد في مجال نشاط المؤسسة حيث الحصول على المعلومة بطرق شرعية وليس بالتجسس (محمود، ٢٠١٩) من أجل اتخاذ القرار وتفعيلة وتحقيق أهدافها على المدي الطويل(Aswhar, Endro,2019 من خلال كافة المستويات الإدارية (Elvira Nica, Vojtech Stehel,2021)

٢- الاتصال والأمن: الاحتياط ضد يقظة الآخرين من خلال تزويد الأطراف المختلفة داخل المؤسسة بالمعارف والبيانات المختلفة، والتعرف على ردود الأفعال، وخلق بنود سرية في عقود العمل، ويمثل هذا العنصر الجانب الدفاعي بالذكاء الاقتصادي

٣- التأثير: التعرف على المعلومات المحيطة بالمؤسسة لاتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب وبالجودة العالية لتعزيز التنافسية على المستويين المؤسسي والدولي (حبة، نجوى ،٢٠١٤) واتباع أساليب التفاوض المناسبة مما يكون له دور وتأثير على البيئة ويمثل هذا العنصر مع عنصر اليقظة الجانب الهجومي للذكاء الاقتصادي.

٤- التنافسية: من خلال البحث والتطوير وتعقب الفرص مما يسمح باكتساب الأسواق في العالم عن طريق تجميع الخبرات والمعلومات دعماً لتنافسية المؤسسة (Liviu Mihaescu,2020)والحكومات من خلال دعم القرارات الاقتصادية الوطنية (مغمولي،٢٠١٦) ويشكل هذا العنصر الجانب التطويري.

سادساً: - أهمية الذكاء الاقتصادي: -

١- علي المستوي القومي: -

في ظل المنافسة وسرعة التطور التكنولوجي تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي حيث تحتاج الدولة إلى معلومات عن ما يدور في اقتصاديات الدول الأخرى، حتى تستطيع وضع الإستراتيجية اللازمة لحماية اقتصادها والاستفادة ايضاً من الاتفاقيات الدولية (لطيفة وأخرون،٢٠١٨) ، كما تظهر أهمية الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة

للدولة بتطوير الأداء الاقتصادي وخلق التنافس في مجال البحث والتطوير، والحد من سرقة المعلومات ، ومتابعة النمو والتطور في الدول الأخرى، ووضع الإستراتيجيات القادرة علي اختراق الأسواق الخارجية من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والتواصل مع المؤسسات الكبرى ومراكز البحث العلمي والخبراء وغرف التجارة والصناعة(ستين،٢٠٢١).

٢- علي مستوي المؤسسة: -

يوفر الحماية من التهديدات الخارجية ويمكنها من استغلال الفرص والتكيف مع المتغيرات الخارجية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الحديثة التي رفعت من مستوى التضخم في اكثر دول العالم تقدماً وهذا ما ادي إلي أن المنظمات في هذه الدول تلجأ إلي البحث عن فرص في الدول الأخرى خاصة النامية التي لم تتأثر بالأزمة المالية بسبب تخلفها الاقتصادي، وخلق نوع من التفاعل المتبادل فيما بينهم للحصول علي صفقات اقتصادية في هذه الدول وضمان استمرارية استثماراتها (عبدالوهاب،٢٠١٥)، كما يساهم الذكاء الاقتصادي في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة (بن بريكة،٢٠١٤) من خلال التأثير على بعض المؤشرات ومنها **التكلفة والجودة** حيث توفير كافة المعلومات اللازمة لتحقيق التكلفة الأقل وتحسين الجودة (Nuoa et al,2021) **ومؤشر الكفاءة، والمعرفة ، والمهارة والتكنولوجيا** وتتميز هذه العوامل بالتغير والتطور السريع ، **ومؤشر الوقت والاستجابة لحاجات العملاء** (Esmaeili,2014)، حيث القدرة على التفاعل مع الأحداث الخارجية **ومؤشر التطوير والإبداع** (Thabit,2016) من خلال تطوير إدارة المعلومات والمعرفة داخل المنظمة لأغراض التخطيط الاستراتيجي (حسين،٢٠٢٠).

سابعاً: - نماذج الذكاء الاقتصادي: -

نماذج الذكاء الاقتصادي نماذج جمع وتحليل المعلومات لاتخاذ القرارات على المستوي القومي والمؤسسي في الوقت المناسب، لتحقيق القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسي، ومن هذه النماذج: -

١- **نموذج فولد:** - ظهر نموذج Fuld عام ١٩٩٥ نتيجة لتطور تقنيات المعلومات والاتصالات(Thabit, et al, 2017) وتأثيرها على نمو عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم حيث يعتمد على التحليل الداخلي للمؤسسات للتعرف على نقاط القوة والضعف والتحليل الخارجي لمعرفة كل ما يتعلق بالمنافسين ويضم هذا النموذج الأدوات الأتية (كافي،٢٠٢٠): -

- التنبؤ بنوايا متخذي القرار: بالتعرف على العوامل المؤثرة لاتخاذ القرار والتي تعتمد على انماط القيادة، الثقافة (التميمي -الخشالى، ٢٠١٥)، المسارات المهنية، الكفاءة، الميول والقرارات السابقة لمتخذي القرار حيث يتم تحليل المعلومات في ظل المناخ الحالي والمستقبلي (الهادي،٢٠٢١) مع الاهتمام بعنصري التكاليف والتكنولوجيا والجودة.
- دراسة ومتابعة ممارسات الكفاءة الأفضل التي تتبعها المنظمات المنافسة لتحسين الأداء وتحقيق أقل تكلفة وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات الأخرى (Al-Hakim, et al, 2017).
- التحليل البيئي للاستراتيجية المستقبلية للتعرف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ووضع الخطة الاستراتيجية (مصطفي ،٢٠١٩).
- توقع الاستراتيجيات التنافسية من خلال تحليل القوي المحيطة للمؤسسات التي تشمل اللوائح والتغيرات بقطاع النشاط والتنظيمات المختلفة وتوقعات العملاء (Hadj, et al,2019).
- توقع ابتكار منتج جديد باستخدام الجداول الزمنية لمتابعة الأنشطة وتحليل المعلومات لأنشاء منتج جديد (Thabit, et al, 2018) في الوقت المناسب متماشياً مع تطبيقات الذكاء الاقتصادي.
- تحليل التكاليف من خلال تحليل الميزانية وخاصة تكاليف شراء المعدات والتكاليف الإدارية.

٢- **النموذج الياباني:** - وفقا لهذا النموذج تعتبر وزارة التجارة الدولية والصناعة هي أساس الذكاء الاقتصادي وترتبط بها الجامعات اليابانية والشركات التجارية

التي تهتم بتمويل مراكز البحث والتطوير حيث توجيه المؤسسات اليابانية للاستفادة من مواردها وخلق الفرص الداخلية والخارجية من خلال التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في مجال البحث والتطوير والابتكار والاهتمام بالمعلومات الاستراتيجية ، فيستثمر ١,٥ % تقريبا من أعمال المؤسسات في مجال الذكاء الاقتصادي وتهتم الجامعات اليابانية (Dario, et al, 2023) بتوفير قواعد البيانات كما تهتم بالثقافة الجماعية حيث تتمثل يقظة المؤسسات اليابانية في تدفقات افقية للمعلومات وبالتالي عدم مركزية الابداع والاهتمام بجمع المعلومة وتوفير بند خاص من الاستثمارات للحصول علي المعلومات الإستراتيجية، ويعتمد هذا النموذج علي الوزارات الاقتصادية ومؤسسات الأعمال لتحديد الإستراتيجية العامة وكذلك علي مؤسسات البحث والتطوير(Younus, et al,2019) لتطوير البحث العلمي والأبداع .

٣- **النموذج الأمريكي: - يهدف هذا النموذج إلي دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق الأهداف الداخلية والخارجية للدولة وذلك من خلال التعاون مع كافة المؤسسات والهيئات لوضع الاستراتيجية الوطنية والعمل علي تنفيذها التي تشمل اهدافهم الرئيسية وهي الحصول علي المعلومات الإستراتيجية والاقتصادية ، وتطوير تكنولوجيا المعلومات(دياب،٢٠٢٢) ، والاستفادة القصوى من الموارد وحماية الشبكة الوطنية للمعلومات وتدعيم الوحدة الوطنية والأهداف المشتركة(Hadj, et al,2019). ، ولتحقيق هذه الأهداف يتكون النموذج الأمريكي من المركز الرئيسي وهو البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي لدراسة جميع الأسواق الاستراتيجية والقيام بجمع و تحليل المعلومات لاتخاذ القرارات ، وتتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بانها تمتد إلي كافة انحاء العالم وتضم حوالي ستين مكتب في العالم تحقق اعمال بحوالي ١٠ مليار دولار سنوياً وتقوم بتحليل المخاطر الاقتصادية و التجارية (Hadj, et al,2018).**

٤- **النموذج الفرنسي: - يتميز هذا النموذج بدور الحكومة والمؤسسات العامة (Faaeq, 2015) وقد نشر اول تقرير سنة ١٩٩٥ الذي أقترح تطوير الذكاء** الاقتصادي وعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي والقطاع الخاص، عن طريق إنشاء وكالة نشر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في حل المشكلات (Postolea, Bodea,2021) ، واستحداث شركة خاصة وهي الشركة الأوربية للذكاء الإستراتيجي وتقدم خدماتها لمؤسسات فرنسية وأوروبية ، وبعض التقارير الأخرى التي تؤكد علي أهمية تعليم الذكاء الاقتصادي ببعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا (.Thabit, et al2016) ، ولكن توجد بعض العوائق الدستورية والثقافية خاصة ضعف دور الوزارات المختلفة في تطبيق اليات اليقظة والذكاء الاقتصادي والابداع والتطوير كما يؤكد النظام الفرنسي علي ضرورة دعم الذكاء الاقتصادي إقليميا لصالح المؤسسات المختلفة(.Thabit, et al2016).

ثامناً: - تجارب دولية في الذكاء الاقتصادي: -

يتم عرض وتحليل عدد من التجارب الدولية العربية والغربية الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي **وذلك من الأقدم للأحدث زمنياً** وتشمل المانيا – الولايات المتحدة – فرنسا- كندا للاستفادة منها للاقتصاد المصري: -

١- **المانيا: -** يرجع الذكاء الاقتصادي الي القرن التاسع عشر حيث المصلحة القومية من خلال التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، فعملية صنع القرار تتم في إطار نظام معقد لتدفق المعلومات من ناحية الأفراد من أصل ألماني في باقي دول العالم، ومن نقابات العمال (Joan Lawrence, Pavel Durana,2021)، الشركات التجارية والصناعية وغيرها من الأطراف.

٢- **الولايات المتحدة:-** الذكاء الاقتصادي يعتبر أحدث زمنياً من المانيا ولكنه يتسم بضعف الكفاءة الجماعية، بسبب عدم التعاون بين الدولة والمشروعات الخاصة ، وبسبب انخفاض تنافسية الولايات المتحدة وفي نهاية الثمانينات أهتمت بأنشاء منظومة للاستعلام الاقتصادي، ودعم السياسة الاقتصادية

العامة لخدمة المشروعات الخاصة، وقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال المجلس الاقتصادي الوطني في بداية التسعينات ، لحماية المصالح الاقتصادية في الداخل والخارج ، فقد تم وضع استراتيجية وطنية للصادرات، لتوفير المعلومات للمؤسسات(Mouad Lamrabet,2021) عبر شبكة من الشركات والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، وفي مجال التكنولوجيا تم انشاء المكتب الرئاسي للعلم والتكنولوجيا، لاستعادة الريادة التكنولوجية كأحد الركائز الأساسية للأمن القومي.

٣- **فرنسا:-** الذكاء الاقتصادي من الأولويات القومية ، فقد تم تشكيل اللجنة المعنية بالتنافسية والأمن الاقتصادي عام ١٩٩٥وهي أساس منظومة الذكاء الاقتصادي الفرنسية ، وتتكون من سبعة أعضاء يمثلون مجالات الصناعة والتمويل والبحث ، ومن المهام الأساسية لهذه اللجنة تصميم وتطبيق السياسة التي يجب اتباعها بواسطة الأجهزة العامة للدولة، وتؤكد اللجنة علي أهمية المعلومات والتفكير المنظم (عامر،٢٠٢١) حيث تعبئة الطاقات لمواجهة التحدي الكبير- Harsha) (Jon,2023للذكاء والاستعلام الاقتصادي (Gopal Chaudhary.2022) ، وأنشأ الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من الخبرة الفرنسية المجموعة الاستشارية للتنافسية لتنسيق الأعمال والأداء التنظيمي(Agha et al,2014) .

٤- **كندا:** - يتوفر في مجال الصناعة نظام ذكي لمساعدة الشركات في كيفية تحسين كفاءة المنتجات وتم تطوير هذا النظام في مركز ويند سور للأبحاث الصناعية، حيث تم تصميم أول نظام للإنتاج داخل المصانع يتميز **بالذكاء** حيث يوفر في الطاقة والاستهلاك، **والمرونة** (العابدي والموسوى،٢٠١٤) من خلال إمكانية تغيير نوعية المنتج أثناء دورة الإنتاج بهدف التطوير.

٥- **الدول العربية:** - لم تهتم معظم الدول العربية بإدارة المعلومات والمعرفة لاكتساب القدرة التنافسية بالقدر اللازم، ومن التجارب الرائدة في هذا المجال دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن، وتوجد في مصر بعض المجالات حيث ان مصر والأمارات الدولتان الوحيدتان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

اللتان طرحتا استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، وفي الجزائر يوجد اهتمام أكاديمي في الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية.

تاسعاً: - مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي: -

هو الاستثمار الذي يتم خارج دولته لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسة قصيرة وطويلة الآجل، كما يمكن تعريفه بالاستثمار الخارجي الذي يساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في الاقتصاد (السنطاوي، ٢٠٢١) ، وهناك مفهوم اخر للاستثمارات الأجنبية هي امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول تعمل في دول أخرى وذلك سواء كان له حق الإدارة او لا ، وغالبا ما تكون طويلة الأجل، وذلك لتحقيق أرباح اكثر أو توفير ايدي عاملة باجور اقل أو بهدف كسب أسواق جديدة حيث تهتم هذه الاستثمارات بالعائد منها(أبو الفتوح، ٢٠٢١).

أنواع الاستثمار الأجنبي: - ينقسم الي نوعين هما

١- الاستثمار الأجنبي المباشر: هو امتلاك الأفراد أو الشركات غير المقيمة لبعض أو كل الاستثمارات في مشروع ما مع الحق في إدارته، من خلال تحويل موارد مالية وتكنولوجية إلى الدول المضيفة، في مختلف المجالات (حمداني، ٢٠١٣) ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بامتلاك المستثمر ١٠ % أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى الشركات والمشاركة في إدارتها، ، وهو يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية (كورتيل و يوب، ٢٠١٥) وأهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر أن المستثمر الأجنبي يدير النشاط الاستثماري في الدولة المضيفة للاستثمار ، من خلال ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع، وبالتالي الرقابة والإشراف على استثماراته، وتفضل الدول المضيفة هذا النوع لأنه يساعد علي نقل التكنولوجيا، والخبرة الفنية.

٢- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو امتلاك الأفراد أو الشركات غير المقيمة لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمشروعات مقيمة وذلك دون الحق في الرقابة أو إدارة المشروع، ولكن لهم الحق في الحصول على العائد فقط وهو

استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشرة كما يشمل القروض كقروض المصدرين (السنطاوي، ٢٠٢١).

عاشراً: - الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي (الازهر، محمد، ٢٠٢٢): -

١. زيادة الدخل المحلي الإجمالي وتحويله إلى استثمارات محلية، وزيادة النقد الأجنبي مما يؤثر ايجابياً على ميزان المدفوعات.
٢. رفع مستوى الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال دراسة جدوى للمشروعات.
٣. نقل التكنولوجيا وتنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، وخلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة.

وقد توصلت الباحثة في ظل الأدبيات السابقة والإطار الفكري لمتغيرات الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة في الذكاء الاقتصادي، من خلال تطبيق مراحل وعناصر الذكاء الاقتصادي على المستوي القومي والمؤسسي، لتنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية التي لها الدور الأكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية ولذلك ستعرض الباحثة بالمبحث الثاني واقع الذكاء الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في مصر وقياس العلاقة التأثيرية من خلال النموذج القياسي.

المبحث الثاني
نموذج قياسي للعلاقة التأثيرية بين الذكاء الاقتصادي والاستثمارات الاجنبية في مصر

تتزايد التنافسية الاقتصادية بتبني السياسات الاقتصادية التي تدعم بيئة الاعمال ومنها سياسات الاستثمار، وتهيئة المناخ الاستثماري، وتعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، والسياسات التصديرية، وتنمية المهارات البشرية، والسياسات الإصلاحية للأطر التشريعية والمؤسسية، وتحديث البنية الأساسية والجهاز الإداري الحكومي، وسياسات نشر وتداول المعلومات، لذلك شهد مناخ الاستثمار في مصر إصلاحات تشريعية لتبسيط الإجراءات على المستثمرين، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في تأسيس الشركات من حيث الوقت والتكلفة والإجراءات.

أولاً: - واقع الذكاء الاقتصادي في مصر: -

١- أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر: -

أ. مشروع الكروت الذكية الخاصة بدعم المنتجات البترولية بما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه بالإضافة الى القضاء على ظاهرة تهريب المواد البترولية، وذلك من خلال استخدام الكارت والرقم السري الخاص به من نقاط البيع (POS) المتواجدة بمحطات الوقود، ونجاح هذا المشروع سيؤدى إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين مثل: التعليم، الصحة.

ب. مشروع كروت الحيازة الزراعية الإلكترونية الذي يساعد في تبسيط إجراءات خدمات صرف مستلزمات الإنتاج، وتوفير الخدمات لمالك الحيازة ومنع السوق السوداء، وتساعد هذه الكروت في تسجيل بيانات الحائزين على مستوى الجمهورية في قاعدة بيانات لوضع السياسة الزراعية المناسبة.

ج. مشروع الكروت الذكية الخاصة بدعم الخبز والسلع التموينية (مشروع بطاقة الأسرة) وهو أحد المشروعات القومية التي تهدف إلى توجيه الدعم إلى المستحقين من خلال استخدام الرقم القومي، ويساعد هذا المشروع في توفير بيانات ومعلومات دقيقة عن الأسرة المصرية وتصنيفها بناءً على معايير محددة يمكن من خلالها تحديد الأسر التي تستحق إلى الدعم وتحديد قيمة هذا الدعم، ورفع المؤشر التكنولوجي العالمي من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا البطاقات الذكية لتقديم الخدمات المختلفة للمستحقين.

د. مشروع الدفع الالكتروني وتطوير نظم تداول السيولة النقدية بمصر ويعمل على تقديم طريقة فعالة للمشتركين لدفع النقود لشراء السلع والخدمات وتسديد الرسوم السيادية وغيرها عن طريق تحويل الأموال أو عن طريق شبكات لبطاقات الدفع، كما تشتمل هذه المنظومة على وسائل وقنوات متعددة مثل الأنترنت، نقاط البيع، الصرفات الآلية، الهاتف، التطبيقات المختلفة عبر بطاقة الخصم المباشر وبطاقة المحفظة الإلكترونية (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٧٢، أغسطس ٢٠١٦).

٢- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: -

أ- البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: -

جدول رقم (١) البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢١)

السنة	اجمالي مشتركي الهاتف الثابت	اجمالي مشتركي الهاتف المحمول	معدل انتشار الهاتف الثابت	معدل انتشار الهاتف المحمول	مستخدمو الانترنت	السعة الدولية للأنترنت
٢٠٠٦	١٠,٨١	١٨	١٥	٢٤,٧٦	٩,٨٤	٩,٧٣
٢٠٠٧	١١,٢٣	٣٠,٥٠	١٥,٢	٤٠,٦٣	١١,٨١	١٤,٨١
٢٠٠٨	١١,٨٤	٥١,٢٧	١٥,٧	٥٤,٧٧	١٣,٢٧	٢٧,٧٧
٢٠٠٩	١٠,٣١	٥٥,٤	١٣,٤٢	٧٢,١٣	١٦,٦٤	٩٧,٢٤
٢٠١٠	٩,٦٢	٧٠,٦٦	١٢,٢٤	٩٠,٤٤	٢٣,٠٢	١٢٢,٣
٢٠١١	٨,٧١	٨٣,٤٣	١٠,٩١	١٠٢,٧٦	٢٩,٠	١٨١,٨
٢٠١٢	٨,٥٦	٩٦,٨٠	١٠,٥١	١١٦,٩٤	٣٢,٦٢	٢١٤,٤
٢٠١٣	٦,٨٢	٩٩,٧٠	٨,٢٢	١١٨,١٩	٣٢,٧٥	٢٥٣,٤٦
٢٠١٤	٦,٣٢	٩٥,٣٢	٧,٤٧	١١٠,٩٠	٣٣,٢٢	٣٠٤,٤١
٢٠١٥	٦,٢٤	٩٤,٠٢	٧,٢٢	١٠٧,٤١	٣٣,٦٤	٥٨٤,٠٥
٢٠١٦	٦,١٢	٩٧,٧٩	٧,١٩	١٠٩,٧٣	٣٣,٧٠	٧٤٥,٣٠
٢٠١٧	٦,٦٠	١٠١,٢٧	٦,٩٠	١١١,٦٤	٣٧,٩٠	١١٣٤,٢٥
٢٠١٨	٧,٨٧	٩٣,٧٨	٧,٥٩	٩٥,٥٠	٤٠,٩٠	١٥٣٦,١٢
٢٠١٩	٨,٧٦	٩٥,٣٤	٧,٧٠	٩٥,٣٨	٤٨,٤٩	٢٣٩٧,٠٧
٢٠٢٠	٩,٨٥	٩٥,٣٦	٧,٧٣	٩٣,٦٥	٤٩.٧٤	٢٥٧٦,٣٠
٢٠٢١	١١,٠١	١٠٣,٤٥	١٠,٦٠	٩٩,٧٨	٥٤,٨٦	٢٨٧٥,٤٤

المصدر: -التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات -اعداد متفرقة

يوضح الجدول السابق تطور معدل تغير إجمالي مشتركي الهاتف الثابت في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٧ بنسبة٦٦,٧٥%، وكذلك معدل تغير إجمالي مشتركي الهاتف المحمول في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام٢٠١٧ بنسبة ٢,١٥%، كما نجد ان معدل كثافة انتشار الهاتف الثابت في عام ٢٠٢١ زاد بنسبة ٣,٧٠% مقارنة بعام ٢٠١٧، وتوضح البيانات زيادة عدد مستخدمي الإنترنت عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ٨٩,٤٣%

مقارنة بعام ٢٠١٦/٢٠١٧، وتراجع نسبة مستخدمي الإنترنت في محافظات الصعيد مقارنة بمتوسط الجمهورية ،٥٤,٨٦ ملايين مستخدم للإنترنت فائق السرعة عام ٢٠٢١،وكذلك زيادة السعة الدولية للاتصال من ١١٣٤,٢٥ مليار نبضة/ ثانية عام ٢٠١٧ لتصبح ٢٥٧٦,٣٠ مليار نبضة/ ثانية عام ٢٠٢٠.

ب- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص: -

جدول رقم (٢) **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص٢٠١٩-٢٠٢٠**

البيان		القطاع الحكومي	القطاع الخاص
البنية الأساسية لاستخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	هاتف ثابت	٩٩,٨	٧٨,١
	حاسب الي	٩٩,٩	٨٤
	استخدام الانترنت	٩٥,٩	٧٨,٨
مجالات استخدام الحاسب الالي	متابعة تنفيذ الخطط والمشروعات	٨١,٤	٤٩,٣
	إدارة الاعمال المالية والادارية	٩٤,٤	٥٣,١
	الاعمال المكتبية	٩٧,٤	٧٤,١
	تطور اعمال المنشأة	٨٩,٣	٥٧,٥
مجالات استخدام الأنترنت	تحويلات مالية وبنكية	٣٤,٣	٢٧,٩
	البحث والتطوير	٦٥	٦٤,٨
	تبادل البيانات والمعلومات	٧٥,٩	٧٥,١
	ارسال واستقبال البريد الالكتروني	٩١,٨	٧٦,٣

المصدر: -التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٧-٢٠٢١)

يلاحظ من الجدول السابق ان مؤشرات البنية الأساسية لاستخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات افضل في القطاع الحكومي خاصة توافر أجهزة الحاسب الآلي ٩٩,٩ %مقارنة بالقطاع الخاص ٨٤% مما يؤكد اهتمام الحكومة المصرية بالتحول الرقمي والاستعداد التكنولوجي حيث انتقلت مصر من فئة الدول ذات الأداء المتوسط مسجلة (٠,٤٨٨) نقطة في ٢٠١٨ ،إلى فئة الأداء المرتفع مسجلة (٠,٥٥٢٧)نقطة في ٢٠٢٠، متقدمة بذلك ٣ مراكز ليصبح ترتيبها ١١١ من بين ١٩٣ دولة في ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ١١٤ في ٢٠١٨ بمؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الذي يقيس مدى

استعداد المؤسسات الوطنية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة - يونيو ٢٠٢٠،ص٢٥)، وكذلك بالنسبة لمجالات استخدامات الحاسب الآلي خاصة في الأعمال المكتبية ٩٧,٤% ، وإدارة الأعمال المالية والإدارية ٩٤,٤% مقارنة بالقطاع الخاص ٥٣,١% مما يؤكد ضرورة التوسع في استخدام الحاسب الآلي بالقطاع الخاص ، كما يلاحظ ان معدلات استخدام الانترنت متقاربة جدا في القطاعين وذلك من عوامل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ج- **الأداء الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**: -

جدول رقم (٣) الأداء الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٩-٢٠٢٠

البيان	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢١
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الثابتة	٨٠,١٥	٩٣,٥١	١٠٧,٧٦	١٢٥,١٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الثابتة	١٤,١	١٦,٧	١٥,٢	١٦,١
مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتصنيع الإلكتروني في الناتج المحلي الإجمالي%	٣,٢	٣,٨	٤,٢	٤,٧

المصدر: -التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٧-٢٠٢١)

يوضح الجدول السابق الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد زاد بنسبة ٥٦% في الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) مما يؤكد أهمية هذا القطاع وهو عنصر اساسي من عناصر الذكاء الاقتصادي، كما يتبين لنا تطور مساهمة هذا القطاع والتصنيع الإلكتروني في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلي ٤,٧% عام ٢٠٢١ أي زاد بنسبة ٤٧% عن الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) وذلك بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع لما له من دور كبير في تعزيز التنافسية، كما ساهم القطاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل ٧١٠ مليون دولار أي ٥.١% من إجمالي التدفقات للداخل فيوضح مؤشر "جاذبية الدول لتقديم خدمات التعهيد العالمية ٢٠١٩ ،والذي يهدف إلى تحديد أفضل الدول في مجال تقديم الخدمات المساعدة لتكنولوجيا المعلومات من خلال ٤ مؤشرات فرعية، وهي: الجذب المالي، قدرات ومهارات

الأفراد، بيئة العمل، والتجاوب الرقمي، حيث حصدت مصر المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا في مجال خدمات التعهد للشركات، والمركز الـ١٤ عالميا ، بواقع ٥٦.٥ نقطة، إذ تعتبر مصر واحدة من أكثر الوجهات جذبا للشركات متعددةً الجنسيات، بفعل انخفاض تكلفة العمالة وارتفاع جودتها، فضلا عن تركيز الحكومة على تحسين مستوى الأمن السيبراني.

٣- البحث العلمي والتطوير والابتكار: -

جدول رقم (٤) تطور الانفاق على البحث العلمي وبراءات الاختراع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٠.٧	٠.٦	٠.٧	٠.٦
عدد براءات الاختراع الصادرة للمصريين	٧٣	٩٦	١٦٠	١٧٥
عدد الباحثين بالمؤسسات البحثية	١٠٥٨٦٥	١١٧٥٠١	١١٢١٨٥	١١٨٤٩٨

المصدر: -بيانات مجمعة بمعرفة الباحث من تقارير اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ونشرات وزارة المالية اعداد مختلفة

يوضح الجدول السابق أنه خلال الفترة (يوليو ٢٠١٨- يونيو ٢٠٢٠) قد تم انفاق٤٢,٧٩ مليار جنية علي البحث العلمي وتطوير منظومته، ومن المستهدف ان تصل نسب الانفاق علي البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١,٢% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما يلاحظ تطور كبير في عدد براءات الاختراع الصادرة للمصريين بنسبة ١٤٠% حيث وصلت الي ١٧٥ عام ٢٠١٩ مقارنة ٧٣ عام ٢٠١٦، وعدد المؤسسات البحثية في مصر اصبح ٤٥٧ مؤسسة عام ٢٠١٩ منها ٢٤ بالوزارات و٤٣٣ بالجامعات ويعمل بها ١١٨٤٩٨ باحث ينقسمون الي ٥٠,٨٩ %اناث و٤٩,١١ % ذكور، مما يؤكد اهتمام الدولة بالاستثمار في راس المال البشري والبحث العلمي بما يخدم سوق العمل وخدمة المجتمع مما يعزز الميزة التنافسية.

ثانياً: واقع مصر في مؤشر التنافسية العالمية: -

شكل رقم (١) ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية

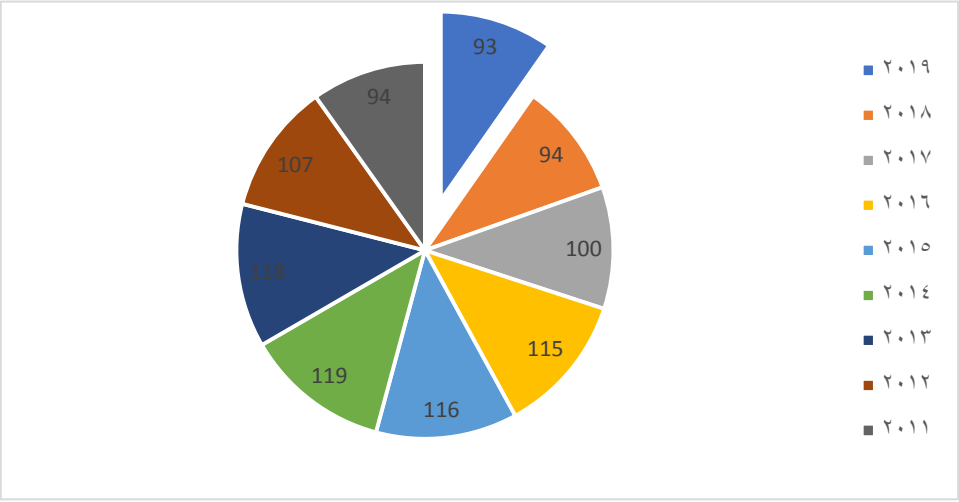

المصدر: - المنتدى الاقتصادي العالمي – تقارير التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٩

يوضح الشكل السابق ان مصر حققت تحسناً في مؤشر التنافسية ٢٦ مركز عام ٢٠١٩ مقارنة بعام٢٠١٤ وعند المقارنة التفصيلية بعام ٢٠١٨ نجد تحسن في ٨ محاور أساسية، وثباتاً في محورين، كما حققت أيضاً تحسناً في ٥٣ مؤشراً فرعياً، وثباتاً في ٥ مؤشرات أخرى، حيث تقدمت مصر ٤ مراكز في محور البنية التحتية لتحتل المرتبة ٥٢ عام ٢٠١٩، مقارنة بالمرتبة ٥٦ عام ٢٠١٨، والذي تضمن عدة مؤشرات فرعية.

١- مؤشر البنية التحتية: -

شكل رقم (٢) مؤشرات تطوير البنية التحتية في مصر عن الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١

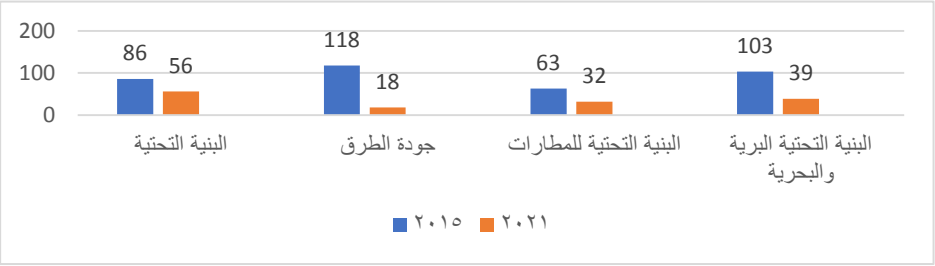

المصدر: - Travel &Tourism Development Index World Economic Forum Environmental performance index- World Bank 2022.

يوضح الشكل السابق التطور في مؤشرات البنية التحتية وخاصة مؤشر جودة الطرق بفارق ١٠٠ فتقدمت مصر من المركز ١١٨ عام ٢٠١٥ الي المركز ١٨ عام ٢٠٢١، وكذلك مؤشر البنية التحتية بجميع أنواعها وخاصة البرية والبحرية حيث تقدمت بفارق ٦٤ مركز، كما تقدمت مصر ٨ مراكز في مؤشر اتصال مصر بشبكات الشحن العالمية وهذه المؤشرات من عوامل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تقدم ترتيب مصر ٢٠ مركزاً في محور المؤسسات لتحتل المركز ٨٢عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز ١٠٢ عام ٢٠١٨، ومنها مؤشر استجابة الحكومة للتغير والذي احتلت مصر فيه المرتبة ٢٣ عالمياً، والمرتبة ٣٠ عالمياً في مؤشر رؤية الحكومة طويلة المدى ، والترتيب ٦٤ عالمياً في مؤشر ضمان الحكومة لاستقرار السياسات.

٢- مؤشر جاذبية راس المال والاستثمارات: -

شكل رقم (٣) مؤشرات جودة الحياة وجاذبية راس المال في مصر عن الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١

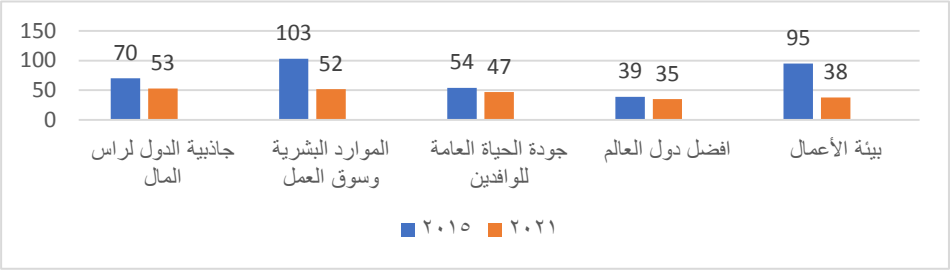

المصدر: - IESE Business Scholl- Agility Groups Companies Travel &Tourism Development Index World Economic Forum 2022.

ويوضح الشكل السابق تقدم مصر في معظم المؤشرات وبالأخص مؤشر بيئة الأعمال بفارق ٥٧ مركز ، وكذلك مؤشر جودة الحياة للوافدين بفارق ٥١ مركز كما تقدمت ١٧ مركز في جاذبية الدولة لرأس المال، وتقدمت ايضاً ٧ مراكز في محور النظام المالي ، والذي تضمن عدة مؤشرات منها مؤشر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي احتلت فيه مصر المرتبة ٤١ عام ٢٠١٩، متقدمة بذلك ٤٨ مركزاً، كما تقدمت مصر في محور أسواق المنتجات ٢١ مركزاً لتحتل المركز ١٠٠ عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى تحسن مؤشر تنافسية الشركات داخل الأسواق بفارق ١١ مركزاً، وفي سوق العمل تقدمت ٤ مراكز لتحتل المركز ١٢٦عام ٢٠١٩، ويتضمن هذا المحور عدة مؤشرات فرعية منها مؤشر سهولة توظيف عمالة أجنبية والذي احتلت فيه مصر المرتبة ٤٦ عام ٢٠١٩، مقارنة بالمرتبة ١٠٣ عام ٢٠١٨.

٣- مؤشر الاستعداد التكنولوجي والتحول الرقمي: -

شكل رقم (٤) مؤشرات التحول الرقمي في مصر عن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١

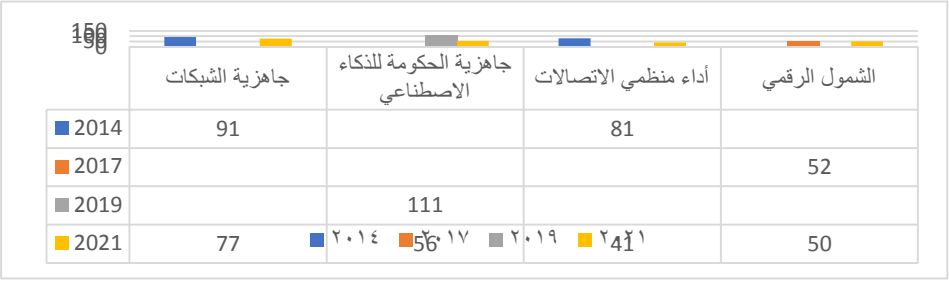

المصدر: - Portolans Institute- United Nations- AT Keamey- Roland Berger- 2022.

يلاحظ من الشكل السابق تحسن ترتيب مصر في مؤشر المهارات الرقمية بين السكان لتحتل المركز ٤٤ عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز ٧٠ عام ٢٠١٨، بفارق ٢٦ مركزاً، فقد تقدمت مصر ٥٥مركزًا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي عام ٢٠٢١ لتصبح في المركز ٥٦عالمياً بين ١٧٢ دولة، مقارنة بالمركز ١١١ بين ١٩٤ دولة عام ٢٠١٩ ،على أثر جهود الدولة للتحول الرقمي، وزيادة خدمات مصر الرقمية، وإصدار قانون حماية البيانات الشخصية، وتطوير البنية التحتية ، وكذلك مؤشر جاهزية الشبكات الذي يعكس مدى استعداد الدول لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار فيها، سواء الحكومات أو الأفراد، من خلال ١٢ ركيزة و٦٠ مؤشر فرعيا، و٤ محاور رئيسة هي: التكنولوجيا، والسكان، والحوكمة، والأثر، وتأخذ الدول قيم تتراوح بين (٠-١٠٠ ،)الأقل إلى الأكثر جاهزية حيث وصلت الي الترتيب ٧٧ عام ٢٠٢١ وكانت قد تقدمت ٨ مراكز في هذا المؤشر عام ٢٠٢٠ لتأتي في المرتبة ٨٤ من بين ١٣٤ دولة حول العالم مقارنة بالمركز ٩٢ عام ٢٠١٩ من بين ١٢١ دولة ، وقد جاءت مصر بالمركز ٨ من بين ١٣ دولة عربية مقارنة بالمركز ١٠ عام ٢٠١٩ ، ومؤشر أداء منظمي الاتصالات الذي تقدم ٤٠

مركز ، فمصر تأتى في صدارة الدول الأفريقية في سرعة الانترنت الثابت، كما صنفت ضمن مجموعة الدول الرائدة في الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) في مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٢، وذلك يوضح مدي اهتمام مصر بركيزة الاستعداد التكنولوجي وتطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث العناصر الأساسية التي يعتمد عليها في جمع المعلومات وهي المرحلة الأولي في الذكاء الاقتصادي.

٤- مؤشر الابتكار والبحث العلمي: -

شكل رقم (٥) مؤشرات الابتكار والبحث العلمي في مصر عن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١

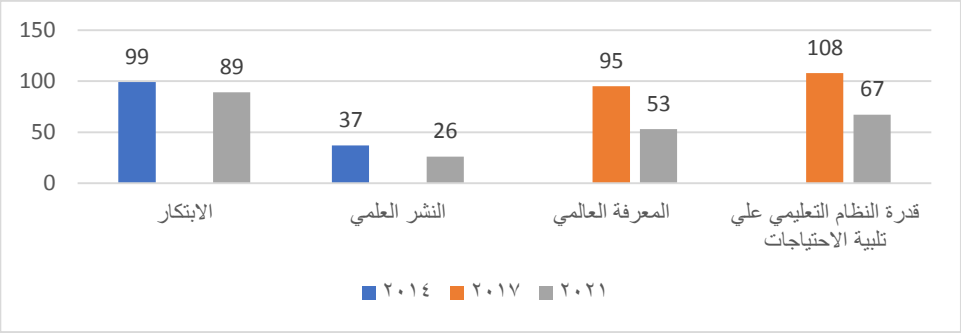

المصدر: - UNDP-US News-Scimagojr-WIPO-Travel &Tourism Development Index World Economic Forum 2022.

يوضح الشكل السابق تقدم ترتيب مصر ٣ مراكز في محور القدرة الابتكارية، لتحتل المركز ٦١ عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز ٦٤ عام ٢٠١٨، ويشمل مؤشر الابتكار الذي تقدم ١٠ مراكز من الترتيب ٩٩ الي الترتيب ٨٩ عام ٢٠٢١ ومؤشر التطور والبحث العلمي الذي تقدم ٩ مراكز عن نفس الفترة ،وأحرزت مصر تقدم ملحوظ عام ٢٠٢١ في مؤشر المعرفة العالمي متقدمة ٤٢ مركز بالمقارنة بعام ٢٠١٤ لتحتل المركز ٥٣ ويهتم هذا المؤشر بالتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي والبحث والتطوير ، فالابتكار الحكومي يمر بعدة مراحل تبدأ بإجراء تدريب وورش عمل

مبتكرة لإعداد القدرات اللازمة، ثم اتخاذ نهج التفكير والتصميم للمواطن الذى يتم فيه تخطيط وتصميم الحياة الرقمية وفقا لجميع الخدمات الحكومية، ثم تحليل البيانات لاتخاذ القرارات مما يعزز التنافسية علي مستوي المؤسسة وعلي مستوي الدولة وهو عنصر أساسي من عناصر الذكاء الاقتصادي.

ثالثاً: واقع الاستثمار الأجنبي في مصر: -

استطاع الاقتصاد المصري مواجهة الآثار السلبية لأزمة انتشار فيروس كورونا، وحقق معدلات نمو إيجابية على الرغم من تراجع معدلات النمو والاستثمار عالمياً من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي.

١- مؤشرات الاقتصاد الكلي: -

جدول رقم (٥) مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر في الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي%	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٥,٤
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (تريليون جنية)	٣,٤	٤,٣	٥,٢	٥,٩	٦,٣	٧,١
معدل التضخم%	٣١,٣	١٤,٨	١٣,٣	٥,٤	٤,٨	١٠
معدل البطالة%	١١,٩	١٠	٧,٨	٧,٣	٧,٥	٧,٢
صافي الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	٢٨,٥	٤٢,٦	٤٤,١	٤٠	٤٠,٣	٣٧,١

المصدر: تقارير وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء-البنك المركزي المصري ٢٠٢٢

يوضح الجدول السابق أن مصر طبقت سياسات مالية ونقدية متوازنة، لتحسين مناخ الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية، حيث سجلت مصر الترتيب الرابع كأعلى معدل نمو بمعدل ٥,٤%، كما توقع انخفاض معدلات البطالة من ٧,٢ عام ٢٠٢٢ إلى ٦.٩% عام ٢٠٢٣ (تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٢٣)،وفي ظل الضغوط التضخمية العالمية الناتجة عن تطورات الصراع الروسي- الأوكراني قام البنك المركزي برفع أسعار العائد الأساسية بهدف تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة علي المدي المتوسط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة حيث تم اصدار شهادات

بفائدة ١٨% خلال شهر مارس ٢٠٢٢ حيث انخفضت معدلات التضخم لتصل إلي ١٠% مقارنة ببداية برنامج الإصلاح الاقتصادي ٣١.٣%، وارتفعت صافي الاحتياطات الدولية إلي ٣٧,١ مليار دولار ، كما انخفض العجز الكلي للموازنة العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إلي٦,٨% خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٧.٢% خلال عام ٢٠٢١، وانخفض عجز الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ٩.٦% خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بنحو ١٠,٥% خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ (تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" البنك الدولي ،٢٠٢٢)

٢- الإجراءات المتبعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: -

أ. تحسين ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري من خلال اصدار قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ حيث وضع عددًا من الضمانات الجديدة للشركات الخاصة، وتحسين الإطار القانوني للمستثمرين الأجانب بشكل كبير، حيث المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب ،ومنحهم الحق في تحويل الأرباح للخارج وحق الإقامة طوال مدة عمل المشروع، وحماية المشروعات الأجنبية من التأميم أو الاستيلاء إلا بأمر قضائي.

ب. سعى التشريع الجديد إلى تأمين نسبة كبيرة من العمالة المحلية في المشروعات الأجنبية، فلا يحق لأي مشروع أجنبي تعيين العمالة الأجنبية بأكثر من١٠%من العمالة، ويمكن زيادتها إلى٢٠%في حالة عدم توفر العمالة المحلية الملائمة، كما ينص قانون الاستثمار على المسؤولية المجتمعية للمستثمر، بتخصيص نسبة لا تجاوز ١٠% من أرباحه السنوية لاستخدامها في إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعه الاستثماري (تقرير مركز المعلومات ١٥يوليو٢٠٢٠).

ج. تنفيذ خطة الانتشار الجغرافي لمراكز خدمات المستثمرين وانشاء وحدة منح الرخصة الذهبية ووحدة الحوافز الخاصة، بالإضافة إلى موقع خريطة مصر الاستثمارية الذي تلقى ٨٢٥ طلب للاستثمار، و٤٠ ألف زيارة من ١٤٧ دولة حول العالم، وهذه الشركات التي تم تأسيسها قد وفرت حوالي ٦٠ ألف وظيفة، كما تم تفعيل استراتيجية التحول الرقمي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حيث الوقت المطلوب لتأسيس الشركات يوم عمل واحد ولاستخراج تراخيص المشروعات ٢٠ يوم عمل وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والقرار رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠٢٢، من خلال خدمة "أسس بنفسك" عبر الموقع الإلكتروني للوزارة والهيئة العامة للاستثمار، لتسمح للمستثمرين بتأسيس شركاتهم عبر الإنترنت.

د. المزايا العامة لجميع المشروعات غير الموجودة في المناطق الحرة، بما في ذلك الإعفاءات من رسوم الدمغة على القروض وانخفاض معدل الرسوم الجمركية بنسبة٢٪ على الآلات، وحوافز محددة لبعض المشروعات الاستثمارية، التي تشمل خصومات ضريبية تصل إلى٥٠٪ على تكاليف الاستثمار للقطاعات كثيفة العمالة، أو المناطق الجغرافية التي تحتاج إلى فرص عمل.

ه. قامت الدولة بتشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلى والأجنبي في تنفيذ خطط التنمية الوطنية بتقديم الدعم في مجال الطاقة للمشروعات الإنتاجية، وسداد متأخرات دعم الصادرات، والتحول الرقمي من خلال ميكنة منظومتي الضرائب والجمارك، مما يؤثر إيجابيًا على مناخ الأعمال في مصر.

٣- مؤشرات الاستثمار: -

جدول رقم (٦) تطور الاستثمارات وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاستثمارات العامة (مليار جنية)	١٠٢,٧	١٦٧,٥	١٨١,٤	١٠١,٣	١٦٤,٨
الاستثمارات الخاصة (مليار جنية)	٣٥,٧	٢٥,٩	٦٨,٤	٤,٧	٦٦,٣
الاستثمارات الكلية (مليار جنية)	١٣٨,٣	١٩٣,٤	٢٤٩,٨	١٠٦	٢٣١,١
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	٢٤١٤,٨	١٩١٩,٩	٢٧٦٩,٣	٢٦٠٥,٩	١٧٥٢,٢

المصدر: تقرير وزارة التخطيط – تقرير البنك المركزي المصري ٢٠٢٢

يتبين من الجدول السابق ارتفاع الاستثمارات الخاصة بنسبة ٨٦% عام ٢٠٢١لتصل إلي ٦٦,٣ مليار جنية مقارنة بنحو٣٥,٧ مليار جنية عام ٢٠١٧ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي وارتفعت الاستثمارات الكلية بنسبة ٦٧,١% عن نفس الفترة، كما بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل نحو ٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢ ،حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية ارتفاعاً بمقدار ١,٢ مليار دولار ، كما بلغت التدفقات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس الأموال بمقدار ٦,٧٧٥ مليون دولار ، وزادت حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين بمقدار ١,٣٠٨ مليون دولار ، بالإضافة إلي ارتفاع صافي التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر لغير المقيمين بمقدار ٥,١٤٥ مليون دولار(تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٢٠٢٢).

شكل رقم (٦) أكبر خمس دول مستثمرة في مصر خلال عام ٢٠٢١-٢٠٢٢

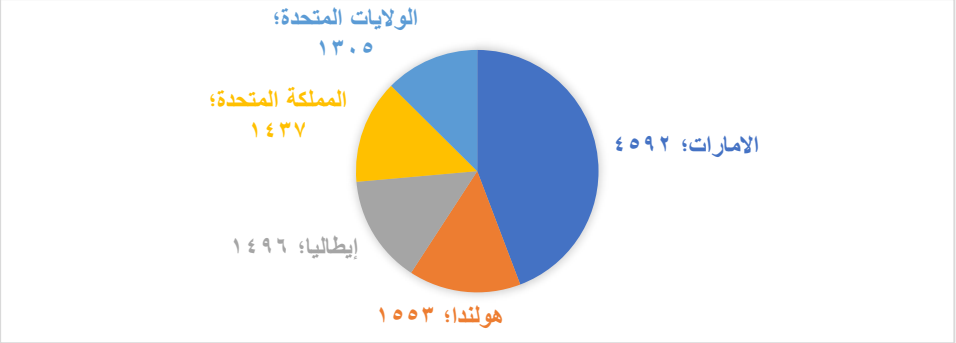

المصدر: البنك المركزي المصري ٢٠٢٢

يوضح الشكل السابق ان الامارات تتصدر أكبر الدول المستثمرة في مصر حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منها لداخل مصر يقدر بحوالي ٤٥٩٢ مليون دولار، كما نجد أن إجمالي مساهمات المصريين في رؤوس الأموال في الشركات الجديدة التي تم تأسيسها عام ٢٠٢١-٢٠٢٢ وصلت إلى ٩٢,٢% تليها الاستثمارات العربية بنسبة ٥,٣% ثم الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٢,٥%، لذلك قامت الدولة بإجراءات عديدة للتبسيط والتيسير على المستثمرين وتحسين مناخ الاستثمار مما يساهم في رفع معدل نمو الاستثمار.

جدول رقم (٧) أهم مؤشرات المناطق الحرة والاستثمارية عام٢٠٢٢

المناطق الحرة	المؤشر	المناطق الاستثمارية	المؤشر
عدد المشروعات العاملة	١٠٩٨ مشروع	عدد المناطق الاستثمارية القائمة	١٠ مناطق
حجم رؤوس الأموال المستثمرة بالمشروعات	١٣,٦ مليار دولار	عدد المشروعات العاملة	١٢٦٩ مشروع
حجم مساهمات رؤوس الأموال العربية والأجنبية	٢,٤ مليار دولار	حجم الاستثمارات بالمشروعات	٣٢,٢ مليار جنية
إجمالي التكاليف الاستثمارية بالمشروعات	٢٨,٩ مليار دولار	فرص العمل المتوفرة	٨٦ ألف
فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة	١٨٤ ألف	نسبة الإشغال	٩٠%

المصدر: - تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الربع سنوي (يناير – مارس) ٢٠٢٢

يوضح الجدول السابق أهمية تطوير البنية الأساسية للمناطق الحرة طبقاً لأحدث المعايير وضمان كفاءة تقديم الخدمات بها، بالإضافة إلي إنشاء نظام متكامل لميكنة الإجراءات داخلها بما يساعد على توفير فرص عمل التي تصل إلي ١٨٤ الف فرصة وزيادة الإنتاجية والتصدير للخارج، كما يتبين ان نظام المناطق الاستثمارية من الأنظمة التي تقوم على التنمية المتكاملة في مختلف المجالات صناعية، تجارية، خدمية، ترفيهية، لوجستية ويتم إنشاء هذه المناطق بقرار من رئيس مجلس الوزراء وتصل حجم المشروعات في هذه المناطق العشرة إلي ٣٢,٢ مليار جنية كما توفر ٨٦ ألف فرصة عمل مما يؤكد علي أهميتها في الاقتصاد المصري.

٤- التصنيف الائتماني لمصر كدولة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر: -

في ظل الأزمات المتتالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي تعمل مصر على استكمال برنامج لإصلاح الاقتصادي للحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري، والمحافظة على التصنيف الإيجابي من جانب مؤسسات التصنيف الائتماني، وذلك على النحو التالي (لمحة عن مصر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الإصدار الثاني ٢٠٢٢): -

أ. قامت مؤسسة «ستاندرد اند بورز» بتثبيت التصنيف الائتماني لمصر في يناير ٢٠٢٣ للمرة الثامنة على التوالي عند مستوى B بنظرة مستقبلية مستقرة، وهو المستوى الأفضل منذ ديسمبر ٢٠١٢، حيث قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في موعد استحقاقها، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونمو الصادرات المصرية.

ب. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تصنف مصر في المرتبة الثالثة عربياً بين أكبر الدول العربية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢١ حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بمعدل ١٢% خلال عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٥٢.٩ مليار دولار، وتركزت هذه التدفقات في ٥ دول حيث استحوذت علي أكثر من ٩٦% من مجمل التدفقات في مقدمتها الإمارات التي استقطبت ٢٠.٧ مليار دولار بنسبة تجاوزت ٣٩%، ثم السعودية

بنسبة ٣٦,٥%، ثم مصر بقيمة ٥.١ مليار دولار ونسبة ٩.٧% ، ثم سلطنة عمان في المرتبة العربية بنسبة ٦.٨%، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة ٢.٢ مليار دولار ونسبة ٤.١% من الإجمالي.

ج. يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حيث قد تصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٨.٩ مليارات دولار خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمعدل نمو ٧١.٤% مقارنة بالعام المالي السابق عليه ٢٠٢١/٢٠٢٠، موضحا أن هذه الزيادة هي الأعلى منذ عشر سنوات، ثم ترتفع إلى ١١.٧ مليارات دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ثم إلى ١٦.٥ مليار دولار في ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

رابعاً: - النموذج القياسي: -

لإجراء عملية القياس تم الاعتماد على عدة مؤشرات لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال برنامج EVIEWS12، باستخدام منهجية بيانات السلاسل الزمنية (Panel) للبيانات السنوية لمتغيرات الدراسة بجمهورية مصر العربية عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) وقد استمد النموذج البيانات من الجدول التالي

جدول رقم (٨) متغيرات النموذج القياسي عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

السنوات	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (مليار) **FDI**	البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات **T**	مستخدمي التكنولوجيا (% من عدد السكان) **U**	الانفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي) R
2000	1.24	0.92	0.6	0.19
2001	0.51	1.73	0.8	0.16
2002	0.65	3.44	2.7	0.18
2003	0.24	3.81	4.0	0.20
2004	1.25	8.64	11.9	0.27
2005	5.38	9.42	12.8	0.24
2006	10.04	9.73	13.7	0.26

0.26	16.0	14.81	11.58	2007
0.27	18.0	27.77	9.49	2008
0.43	20.0	97.24	6.71	2009
0.43	21.6	122.3	6.39	2010
0.53	25.6	181.8	0.48	2011
0.54	26.4	214.4	2.80	2012
0.68	29.4	253.46	4.19	2013
0.68	33.9	304.41	4.61	2014
0.69	37.8	584.05	6.93	2015
0.60	41.2	745.30	8.11	2016
0.70	45.0	1134.25	7.41	2017
0. 60	46.9	1536.12	8.14	2018
0.70	57.3	2397.07	9.01	2019
0.72	71.9	2576.30	5.85	2020

المصدر: -بيانات مجمعة بمعرفة الباحث من مؤشرات التنمية العالمية٢٢-٥-٢٠٢٣ - التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات -اعداد متفرقة - https://data.albankaldawli.org/indicator/10-5-2023

١- **اثبات صحة** الفرض الرئيسي وينص على ان توجد علاقة ات دلالة معنوية بين الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية بمصر ويتفرع هذا الفرض الي فروض فرعية تربط ابعاد الذكاء الاقتصادي بجذب الاستثمارات الأجنبية وهي: -

- توجد علاقة ارتباط بين البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- توجد علاقة معنوية بين مجالات استخدام التكنولوجيا وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.
- توجد علاقة طردية بين الانفاق على التطوير والبحث العلمي وتطور ونمو الاستثمار الأجنبي في مصر.

أ- بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد: -

FDI=T+U+ R

FDI: - صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (مليار) (متغير تابع).

T: - البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (متغير مستقل).

U: - مستخدمي التكنولوجيا (% من عدد السكان) (متغير مستقل).

R: - الانفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي) (متغير مستقل).

جدول رقم (٩) اثبات العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الذكاء الاقتصادي

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Date: 05/19/23 Time: 13:40
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.779764	2.104495	-2.271216	0.0364
R	46.31857	4.911135	9.431336	0.0000
T	0.012498	0.001341	9.322490	0.0000
U	0.701819	0.224478	3.126454	0.0061

R-squared	0.974166	Mean dependent var	25.59524
Adjusted R-squared	0.969607	S.D. dependent var	19.20447
S.E. of regression	3.348034	Akaike info criterion	5.424267
Sum squared resid	190.5586	Schwarz criterion	5.623224
Log likelihood	-52.95480	Hannan-Quinn criter.	5.467446
F-statistic	213.6812	Durbin-Watson stat	2.000027
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

يتبين من خلال الجدول السابق أن القيمة المعنوية المحسوبة لمعامل **فيشر** أقل تماما من مستوى المعنوية ٥% وبالتالي يمكن قبول شكل الانحدار العام، كما أن القيم المعنوية المحسوبة لمعامل **t** للانحدار الجزئي أقل من مستوى المعنوية وهذا يعني

قبول معنوية انحدار المتغيرات المستقلة، وبالتالي يمكن كتابة الشكل الرياضي للعلاقة بين نمو الاستثمارات الأجنبية بمصر ومتغيرات الذكاء الاقتصادي كما يلي: -

FDI = -4.77976393802 + 46.3185693667*R + 0.0124977211099*T + 0.701819400489*U

ب- استنتاجات النموذج: -

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين (**FDI**) الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلا في صافي التدفقات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (المتغير التابع) وبين المتغيرات المستقلة وهي عناصر الذكاء الاقتصادي التي تم اختيارها في الدراسة وهي (T) البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (U) مستخدمي التكنولوجيا، (R) الانفاق على البحث والتطوير أي يوجد أثر مباشر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة **مما يثبت صحة الفرض الرئيسي للدراسة.**

- وتوضح المعادلة السابقة أن العلاقة بين البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجذب الاستثمارات علاقة ارتباط بنسبة ضعيفة لا تتعدي ٠.٠١٢% وهذا **يثبت صحة الفرض الفرعي الأول،** ولكن يجب الاهتمام بتنمية البنية الأساسية لأنها لا زالت لا تستطيع تنمية الاستثمارات بشكل عام غير بالتعاون مع باقي عناصر الذكاء الاقتصادي.

- كما **تؤكد المعادلة السابقة صحة الفرض الفرعي الثاني** وهو أنه توجد علاقة معنوية بين مجالات استخدام التكنولوجيا وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يؤثر زيادة عدد مستخدمين التكنولوجيا بنسبة ٠.٧٠% في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

- ويبين الشكل الرياضي السابق العلاقة بين الانفاق على التطوير والبحث العلمي وتطور ونمو الاستثمار الأجنبي في مصر وهي علاقة طردية وقوية بنسبة ٤٦% **مما يؤكد صحة الفرض الفرعي الثالث والأخير.**

- المتغيرات المستقلة تفسر ٩٧% من التغير في المتغير التابع وذلك بدلالة R-squared .

٢ – اختبار التوزيع الطبيعي: -

يوضح الجدول التالي ان جميع متغيرات الدراسة موزعة توزيع طبيعي حيث ان إحصائية Jarque-Bera أكبر من ٠.٠٥ باستثناء المتغير (T) الذي يمثل البنية الأساسية بقطاع تكنولوجيا المعلومات حيث تظهر إحصائية Jarque-Bera (0.001024) أي أقل من ٠.٠٥ وبالتالي لا تتنبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (١٠) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	FDI	R	T	U
Mean	25.59524	0.444286	486.9986	5.286190
Median	21.60000	0.430000	122.3000	5.850000
Maximum	71.90000	0.720000	2576.300	11.58000
Minimum	0.600000	0.160000	0.920000	0.240000
Std. Dev.	19.20447	0.220845	781.2534	3.563881
Skewness	0.676607	0.002164	1.759251	-0.056880
Kurtosis	2.855224	1.341772	4.831918	1.785129
Jarque-Bera	1.620631	2.406020	13.76880	1.302747
Probability	0.444718	0.300289	0.001024	0.521329
Sum	537.5000	9.330000	10226.97	111.0100
Sum Sq. Dev.	7376.230	0.889114	12207138	254.0249
Observations	21	21	21	21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

شكل رقم (٧) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

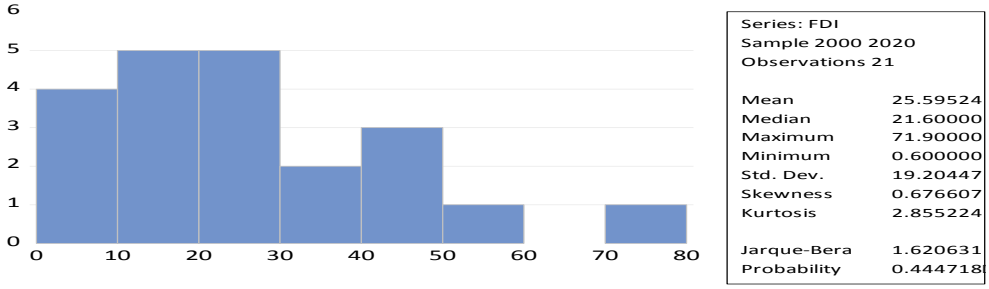

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

كما يوضح لنا الشكل السابق التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) حيث ان اختبار Jarque-Bera ١.٦٢ واحتماليته ٠.٤٤ أي أكبر من ٠.٠٥ مما يؤكد ان المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي ويمكن تكرار ذلك مع المتغيرات المستقلة.

٣- اختبار عدم ثبات التباين: -

جدول رقم (١١) اختبار عدم ثبات التباين لمتغيرات الدراسة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.369585	Prob. F (2,16)	0.2825
Obs*R-squared	2.777297	Prob. Chi-Square (2)	0.2494

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 01:24
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.977009	2.773855	2.154766	0.0468
RESID^2(-1)	0.294698	0.311095	0.947294	0.3576
RESID^2(-2)	-0.356591	0.334851	-1.064925	0.3027

R-squared	0.146174	Mean dependent var	5.728454
Adjusted R-squared	0.039445	S.D. dependent var	6.322747
S.E. of regression	6.196791	Akaike info criterion	6.629880
Sum squared resid	614.4036	Schwarz criterion	6.779002
Log likelihood	-59.98386	Hannan-Quinn critter.	6.655117
F-statistic	1.369585	Durbin-Watson stat	1.888949
Prob(F-statistic)	0.282460		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

يلاحظ من الجدول السابق انه نتيجة اجراء اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH وجد أن احتمالية الاختبار ٠.٢٥ أي أكبر من ٠.٠٥ مما يؤكد انه لا يوجد عدم ثبات تباين لمتغيرات الدراسة.

خاتمة البحث وتشمل أهم النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية: -

نستخلص من هذا البحث انه يهدف إلى معرفة العلاقة التأثيرية بين الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توفير المناخ المناسب من جمع ومعالجة البيانات وتطور البحث وتقنيات الاتصالات والمعلومات ونشر المعلومة المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي لخلق الوضع التنافسي.

أولاً النتائج: - توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها ما يلي: -

١- تحسن ترتيب مصر في مؤشر المهارات الرقمية ،فقد تقدمت مصر ٥٥مركزًا في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي عام ٢٠٢١ لتصبح في المركز ٥٦عالمياً بين ١٧٢ دولة، وكذلك مؤشر جاهزية الشبكات الذي يعكس مدى استعداد الدول لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار فيها، سواء الحكومات أو الأفراد، حيث وصلت الي الترتيب ٧٧ عام ٢٠٢١ ، فمصر تأتى في صدارة الدول الأفريقية في سرعة الانترنت الثابت، كما صنفت ضمن مجموعة الدول الرائدة في الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) في مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٢، وذلك يوضح مدي اهتمام مصر بركيزة الاستعداد

التكنولوجي وتطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث العناصر الأساسية التي يعتمد عليها في جمع المعلومات وهي المرحلة الأولي في الذكاء الاقتصادي مما يساهم في تطوير نشاط المشروعات ودعم قرارتها وتحسين تنافسيتها من خلال جمع المعلومات وتحليلها ونشرها واستغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات والمخاطر المحتملة والتكيف مع التغيرات الخارجية، وبالتالي تحسين مناخ الاستثمار بتوفير المعلومة للمستثمر المحلي والأجنبي حول فرص الاستثمار والتنافسية مما يؤثر علي جذب الاستثمارات الأجنبية مما يؤكد **علي أنه توجد علاقة ارتباط بين البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجذب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم يتم قبول الفرض الفرعي الاول.**

٢- اهتمام الحكومة المصرية بالتحول الرقمي والاستعداد التكنولوجي حيث انتقلت مصر من فئة الدول ذات الأداء المتوسط مسجلة (٠,٤٨٨) نقطة في ٢٠١٨ ،إلى فئة الأداء المرتفع مسجلة (٠,٥٥٢٧)نقطة في ٢٠٢٠، متقدمة بذلك ٣ مراكز بمؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الذي يقيس مدى استعداد المؤسسات الوطنية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة ، حيث تتوافر بها أجهزة الحاسب الآلي بنسبة ٩٩,٩ %مقارنة بالقطاع الخاص ٨٤%، ومعدلات استخدام الانترنت متقاربة في القطاعين مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، فقد نجحت خريطة مصر الاستثمارية في توفير جميع المعلومات والبيانات التفصيلية التي يحتاج إليها المستثمر عن طبيعة المكان الذي سيستثمر فيه، حيث توضح معلومات عن مراكز خدمات المستثمرين المحيطة به التي تضم ممثلين لـ ٦٦ جهة حكومية، يقومون بإصدار جميع التراخيص للمستثمرين بشكل مميكن، في خطوتين وفى يوم واحد، وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والقرار رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠٢٢، من خلال خدمة "أسس بنفسك" عبر الموقع الإلكتروني للوزارة والهيئة العامة للاستثمار، لتسمح للمستثمرين بتأسيس شركاتهم عبر الإنترنت ،بالإضافة إلى الرد على استفسارات المستثمرين، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، **وذلك**

يؤكد أنه توجد علاقة معنوية بين مجالات استخدام التكنولوجيا وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثاني.

٣- تقدم ترتيب مصر بمؤشر الابتكار ١٠ مراكز من الترتيب ٩٩ الي الترتيب ٨٩ عام ٢٠٢١ ومؤشر التطور والبحث العلمي الذي تقدم ٩ مراكز عن نفس الفترة، وأحرزت مصر تقدم ملحوظ عام ٢٠٢١ في مؤشر المعرفة العالمي متقدمة ٤٢ مركز، فقد تم انفاق٤٢,٧٩ مليار جنية علي البحث العلمي وتطوير منظومته، وهناك تطور كبير في عدد براءات الاختراع الصادرة للمصريين بنسبة ١٤٠% حيث وصلت الي ١٧٥ عام ٢٠١٩ مقارنة ٧٣ عام ٢٠١٦، وعدد المؤسسات البحثية في مصر اصبح ٤٥٧ مؤسسة عام ٢٠١٩ ،فالابتكار الحكومي يمر بعدة مراحل تبدأ بإجراء تدريب وورش عمل مبتكرة لإعداد المهارات اللازمة، ثم تخطيط وتصميم الحياة الرقمية وفقا لجميع الخدمات الحكومية، ثم تحليل البيانات لاتخاذ القرارات ،مما يؤكد اهتمام الدولة بالاستثمار في راس المال البشري والبحث العلمي بما يخدم سوق العمل وخدمة المجتمع مما يعزز الميزة التنافسية علي مستوي المؤسسة وعلي مستوي الدولة وهو عنصر أساسي من عناصر الذكاء الاقتصادي ومن أهم عناصر جذب الاستثمار المحلي والأجنبي **مما يؤكد علي أنه توجد علاقة طردية بين الانفاق على التطوير والبحث العلمي وتطور ونمو الاستثمار الأجنبي في مصر، ومن ثم يتم قبول الفرض الفرعي الثالث والأخير.**

٤- اثبت النموذج القياسي أن القيمة المعنوية المحسوبة لمعامل **فيشر** أقل تماما من مستوى المعنوية ٥% وبالتالي يمكن قبول شكل الانحدار العام، كما أن القيم المعنوية المحسوبة لمعامل **t** للانحدار الجزئي أقل من مستوى المعنوية وهذا يعني قبول معنوية انحدار المتغيرات المستقلة، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين (FDI) الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمثلا في صافي التدفقات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (المتغير التابع) وبين المتغيرات المستقلة وهي عناصر الذكاء الاقتصادي التي تم اختيارها في الدراسة وهي (T) البنية الأساسية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، (U) مستخدمي التكنولوجيا،

(R) الانفاق على البحث والتطوير أي يوجد أثر مباشر بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، حيث ساهم الذكاء الاقتصادي بأدواته المختلفة في نمو حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، فقد وصل عدد الشركات التي تم تأسيسها وقامت بتوسعات ٢١٧٢ شركة بإجمالي استثمارات بلغت ٦,٣ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٩، كما بلغ عدد المشروعات العاملة بالمناطق الحرة إلى ١١٠٢ مشروع منها ٨٩٨ مشروعًا في المناطق الحرة العامة و٢٠٤ بالمناطق الحرة الخاصة، وذلك بحجم تمويلات وصلت إلى ١١,٤ مليار دولار، بالإضافة إلى ٢,١٥ مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، وساهمت هذه المشروعات في توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل، محققةً صادرات بقيمة ١٤,٧ مليار دولار خلال الفترة من يناير حتي سبتمبر ٢٠١٨. **مما يثبت صحة الفرض الرئيسي للدراسة وهو توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الذكاء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية بمصر.**

ثانياً التوصيات: - من خلال النتائج توصلت الدراسة الي التوصيات التالية: -

١- التنسيق بين كافة الجهات والمؤسسات والأجهزة الداعمة للاستثمارات لتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي على المستوي القومي لضمان فعالية قواعد البيانات وتحديثها باستمرار مع المستجدات الإقليمية والعالمية، من خلال متابعة كافة الخطط والاستراتيجيات مثل استراتيجية البحث العلمي واستراتيجية ٢٠٢٠ التي تتبناها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى انشاء منظومة وطنية للأبداع التكنولوجي.

٢- ضرورة قيام الدولة بدور أساسي في نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي على مستوى المجتمع من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع وتحليل ونشر المعلومات لتكون بمثابة نظام خارجي للذكاء الاقتصادي، وكذلك نشر الوعي في مختلف المنظمات بأهمية الذكاء الاقتصادي وتطوير الكوادر العاملة بما يتناسب مع متطلباته، كما يجب تفعيل تحالفات إستراتيجية متكاملة

في إيجاد شراكات مع منظمات عالمية وإقليمية ومحلية بما يمنح المؤسسات فرصة تبادل الخبرات والمعلومات والمبادرات.

٣- الاهتمام بجودة مؤسسات البحث العلمي والتعاون بينها وبين القطاع العام والخاص، والانفاق على البحوث والتطوير من جانب المؤسسات المختلفة لتفعيل منظومة الذكاء الاقتصادي، وتأهيل متخصصين في هذا المجال من خلال الدورات التدريبية والبرامج التعليمية المتخصصة.

٤- الاهتمام بإيجاد نموذج للذكاء الاقتصادي على المستوي المؤسسي، بما يتناسب مع بيئة الأعمال المصرية من خلال انشاء قسم بكل مؤسسة مهمته الأساسية دراسة المحيط التنافسي وتحليل نقاط القوة والضعف والاطلاع على تجارب المنظمات الرائدة في المجال، مما يساهم في توفير البيانات اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين للتعرف على مدي امتلاكهم للموارد النادرة التي تعزز من قدرتهم التنافسية.

٥- العمل على جذب المستثمرين ومنحهم التسهيلات والاعفاءات الضريبية والجمركية اللازمة وتشجيعهم علي الاستثمار في مجال الابتكار والبنية الأساسية للاتصالات والتكنولوجيا، لأن هذا المجال يحتاج لفترات طويلة وموارد مالية ضخمة وتكنولوجيا، كما يجب تشجيع البنوك والمؤسسات المالية لتمويل الأبحاث المختلفة.

٦- ادراج آليات العمل بالذكاء الاقتصادي على مستوى السوق المالي، من خلال توفير مختلف المعلومات المالية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، متضمناً التوقعات المستقبلية حول الأوضاع الاقتصادية لتقديم الضمانات اللازمة وتجنب الأخطار المتوقع حدوثها.

ثالثاً: - التوجهات البحثية المستقبلية: -

إجراء دراسات مستقبلية تتعلق بالبحث في تفعيل الذكاء الاقتصادي في مختلف القطاعات المصرية مما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري، كما يمكن إجراء بحث مستقبلي يهتم بدور الذكاء الاقتصادي في الحرب الروسية الأوكرانية وأثر ذلك على ميزان مدفوعات الدول الأجنبية.

قائمة المراجع

أولا: - الكتب العربية: -

١- الجنابي، نبيل مهدي- الزبيدي، محمد نعمة محمد" الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي " جامعة القادسية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

٢- الهادي، محمد محمد " الذكاء الاصطناعي معالمه وتطبيقاته وتأثيراته التنموية والاجتماعية "، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٢١.

٣- الياسري، أكرم محسن-الشامرى، أحمد عبد اللة "الإدارة الإستراتيجية ونظرية المنظمة، الرصد البيئي، الذكاء التنافسي، المقدرات الجوهرية "دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٥.

٤- عامر، فتحي حسين "الذكاء الاصطناعي والاعلام الجديد أسس وآليات"، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع،٢٠٢١.

٥- كافي. مصطفي يوسف "الذكاء الاقتصادي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،٢٠٢٠.

٦- محمود، خالد احمد علي "العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي"، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، الطبعة الأولي ،٢٠١٩.

ثانياً: - التقارير: -

٧- التقرير السنوي لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات -اعداد متفرقة ٢٠٠٦-٢٠٢١.

٨- المنتدى الاقتصادي العالمي – تقارير التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٩.

٩- تقارير اكاديمية البحث العلمي-اعداد متفرقة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

١٠- تقارير البنك المركزي المصري-اعداد متفرقة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

١١- تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء-اعداد متفرقة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

١٢- تقارير وزارة التخطيط-اعداد متفرقة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

١٣- تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" البنك الدولي ،٢٠٢٢.

١٤- تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الربع سنوي (يناير – مارس) ٢٠٢٢.

١٥-تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مقتطفات تنموية-السنة (١) العدد(٢٥)١٥يوليو٢٠٢٠.

١٦- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٧٢، أغسطس ٢٠١٦.

١٧- لمحة عن مصر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الإصدار الثاني ٢٠٢٢.

١٨- نشرات وزارة المالية-اعداد متفرقة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

ثالثاً: - الأبحاث:

١٩- أبو الفتوح، محمد سعد "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري- دراسة قياسية للفترة ١٩٧٧-٢٠١٧"، مجلية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد٢٢، العدد٣، يوليو ٢٠٢١.

٢٠- الازهر، حاشي معمر- محمد، بن سعيد "دور الاستثمارات الأجنبية في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد ١٦، العدد ١، ص١٣٠-١٥٢، الجزائر، ٢٠٢٢

٢١- التميمي، إياد فاضل محمد-الخشالى، شاكر جارالله " أثر مقومات التحالف الاستراتيجي في تحقيق النجاح الاستراتيجي دراسة تطبيقية في البنوك التجارية العاملة في الأردن" المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١١، العدد ٣، ٢٠١٥.

٢٢- السنطاوي، أحلام مرسي محمد" العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٨"، المجلة العربية للإدارة، مجلد٤١، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢١.

٢٣- العابدي، على رزاق جياد-الموسوي، هاشم مهدى هاشم " تشخيص مؤشرات الذكاء الاستراتيجي لضمان السيادة الإستراتيجية " جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٨) العدد (٣١)،٢٠١٤.

٢٤- الهلة، محمد "الذكاء الاقتصادي وتأثيره على المحيط التنافسي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (٢٠) الجزائر ،٢٠١٤.

٢٥- حسين، ايناس محمد "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الشامل – دراسة تطبيقية على الدول النامية والعربية" مجلة دراسات، المجلد ٢١، العدد الثالث، يوليو ٢٠٢٠.

٢٦- حسين، وصال عبد الله- لفتة، بيداء ستار "عناصر الذكاء الاقتصادي للمنظمة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي- بحث تطبيقي" مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المجلد ١٤، العدد ٤٧، ٢٠١٩.

٢٧- حفاي، عبد القادر- شخوم، رحيمة "سبل توظيف الذكاء الاقتصادي لتطوير إدارة المخاطر البنكية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، المجلد ٦، العدد ١، يوليو ٢٠٢١.

٢٨- حمداني، محمد " الذكاء الاقتصادي، سيرورة محددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة" مجلة دراسات جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي، المجلد ٤، العدد ١، يناير ٢٠١٣.

٢٩- خوالد، أبو بكر "نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر، تحليل الواقع والجهود والمعيقات"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٩، ٢٠١٨.

٣٠- دياب، ريهام محمود" دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية"، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، المجلد ٣، العدد ٩، مصر،٢٠٢٢.

٣١- رحماني، سناء- بلبول، حدة " دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية"، الملتقي العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة المسيلة، الجزائر، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠١٧.

٣٢- ستين، عبد السلام محمد رائد" تطورات الاستخدام الاقتصادي للذكاء الاصطناعي" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٧، سبتمبر ٢٠٢١.

٣٣-عبد الوهاب، بن بريكة – حبة، نجوى "الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الأفضلية التنافسية "، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد ١١ ،٢٠١٤.

٣٤- عطية، سالم " من تسيير المعلومات إلي الذكاء الاقتصادي مرجعية نظرية للمفهوم"، المجلة العلمية، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، المجلد ٦، العدد١١-، ٢٠١٨.

٣٥-علي، ليلي لفتة- عاتي، لقاء مطر "أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة -دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات الجامعية في كليات جامعة البصرة" المركز الديمقراطي العربي، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد ١٥، المجلد ٥، مايو ٢٠٢٢.

٣٦- فيلالي، أسماء "الأمن المعلوماتي- الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي "، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد العاشر، يناير ٢٠٢٢.

٣٧- قاشي، خالد، ودية، رافع، الذكاء الاقتصادي آلية لدعم إدارة العلاقة مع الزبون في منظمات الأعمال الحديثة"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد (١) جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،٢٠١٥.

٣٨- كورتيل، فريد - يوب، آمال "أهمية توفير مناخ أعمال ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "، الملتقى الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية،٢٢ أكتوبر ٢٠١٥.

٣٩- لطيفة، قرين- محمد، عبار-هدي، شهيد "الذكاء الاقتصادي بين المفاهيم الأساسية وآلية التطبيق" مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثالث، أغسطس ٢٠١٨.

٤٠- مصطفي، عمرو " أثر الذكاء الاستراتيجي على تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٤٩) العدد (٤)، ديسمبر ٢٠١٩.

٤١- رابعاً: - الرسائل العلمية: -

٤٢- أبو راشد، ميرفت محمد سلامة "أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية بالمنظمات غير الحكومية- دراسة حالة" رسالة ماجستير، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين، ٢٠٢١.

٤٣- احمد، بوريش " الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الإستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص -دراسة حالة "، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابى بكر، تلمسان، الجزائر،٢٠١٩.

٤٤- الزبيدي، محمد نعمة محمد "الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي" رسالة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،٢٠١٧.

٤٥- بلحاج، آمنة "واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مع دراسة حالة"، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة تلمسان،٢٠١٥.

٤٦- جبر، نداء داخل "دور الذكاء الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية لبلدان عربية مختارة مع إشارة للعراق" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق،٢٠٢١.

٤٧- حنا، غادة عبد المسيح "أثر الذكاء الاقتصادي في الأداء الصناعي" رسالة دكتوراه في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠٢٣.

٤٨- عبد الوهاب، سيواني "نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري "، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠١٥.

٤٩- فيلالي، أسماء "الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية- الواقع والمجهودات- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI رويبة"، رسالة ماجستير، جامعة أبو بلقايد، تلمسان، الجزائر،٢٠١٤.

٥٠- مرابط، سليمان " الذكاء الاقتصادي والقيمة التنافسية للمعلومة دراسة حالة قطاع النسيج والملابس في الجزائر" رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان،٢٠١٥.

٥١- مغمولي، نسرين "دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة "، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، ٢٠١٦.

خامساً: -المراجع الاجنبية: -

1- Agha, S., Eyad A, kiwan, S, (2014). The Impact of Strategic Intelligence on Firm Performance and the Mediator Role of Strategic Flexibility, International Journal of Management

2- Al-Hakim, Laith Ali Yousif, Thabit, Thabit Hassan, and Al-Nasrawi, Hamed Adel Abbas, 2017, The Complementary Relationship between Organizational Architecture and Organizational Agility: An Empirical Study in Mobile Carriers of Erbil – Iraq, International Journal of Social Sciences & Educational Studies, Ishik University, Vol.3, No.3.

3- Alina Mihaela Dima,2021"Resilience and Economic Intelligence Through Digitalization and Big Data Analytics" Proceedings of the 4rd International Conference on Economics and Social Sciences

4- Al-Nasrawi, Hamed A., Al-Tameemi, Ali H., and Thabit, Thabit H,2018, The Impact of Organizational Dogmatism in Reducing the Employees' Internal Marketing, International Journal of Social Sciences & Educational Studies, 5(1).

5- Aswhar Anis, Endro Tri Susdarwono,2019"21ST CENTURY SKILLS OF ECONOMIC INTELLIGENCE RELATED TO THE RESILIENCE OF THE NATIONAL ECONOMY", JURNAL PENDIDIKAN ILMU SOSIAL, Vol 29, No 2.

6- Dario Sabella-Davide Michele-Giovanni Nardini.2023 "The Power of Data: How Traffic Demand and Data Analytics Are Driving Network Evolution toward 6G Systems" JSAN, Volume 12, Issue 4, June 2023

7- Elvira Nica, Vojtech Stehel,2021"Internet of Things Sensing Networks, Artificial Intelligence-based Decision-Making Algorithms, and Real-Time Process Monitoring in Sustainable Industry 4.0, Journal of Self-Governance and Management Economics**,** Issue No 3 ,9-2121.

8- Esmail, M. (2014) A Study on The Effect of The Strategic Intelligence on Decision Making and Strategic Planning International Journal of Asian Social Science,4(10).

9- Faaeq, Munadil K., Thabit, Thabit H., and Harjan, Sinan A., 2015, Technology Innovation Usage in Public Services Among Employees in Republic of Iraq, 7th International Conference on Information Technology, Al-Zaytoonah University of Jordan, Amman.

10- Gopal Chaudhary.2022 "Research and Application of the Data Mining Technology in Economic Intelligence System" Special Issue Cognitive Computing Paradigms for Medical Big Data Processing and its Trends.

11- Grazia Di Stefano, 2023"The importance of economic intelligence for fostering national competitiveness: a comparison between France and Italy", Venezia,2023

12- Hadj Aissa, Sid A., and Thabit, Thabit H. (2019). The Effect of Sports Marketing on the Sports Institutions Performance: A Field Study, Creativity Review, 9(1).

13- Hadj Aissa, Sid Ahmed, and Thabit, Thabit H. (2019). Modelling the Relevance between the Relationship Marketing and WOM Marketing through the Customer Satisfaction: Case Study in Algeria

Telecommunications Corporation, Tikrit Journal for Administration & Economics Sciences, 15 (45 Part 1).

14- Hadj Aissa, Sid Ahmed, Thabit, Thabit Hassan, and Hanniche hadj, 2018, The Impact of Customer Relationship Management on Customer Behavior Case Study of Ooredoo for Telecommunications, Revue Des Sciences Commerciales, Vol.12, No.1.

15- Harsha Perera-JonWhittle,2023"Towards Concrete and Connected AI Risk Assessment (C2AIRA): A Systematic Mapping Study "Conference, Melbourne, Australia, 04 July 2023

16- IESE Business Scholl- Agility Groups Companies Travel &Tourism Development Index World Economic Forum 2022.

17- Joan Lawrence, Pavel Durana,2021"Artificial Intelligence-driven Big Data Analytics, Predictive Maintenance Systems, and Internet of Things-based Real-Time Production Logistics in Sustainable Industry 4.0 Wireless Networks"Journal of Self-Governance and Management Economics**,** Issue No 4 ,9-2121

18- Liviu Mihaescu,2020 "Economic Intelligence: Using Innovation to Reinvent the Business" Part of the Springer Proceedings in Business and Economics book series (SPBE)

19- Mouad Lamrabet,2021"The Territorial Big Data An innovative concept of Territorial Economic Intelligence" EWash &TI Journal Vol 5, No2, June2021

20- Nuoa Lei, Zhu Cheng, Zhi Cao, Eric Masanet1,2021"An integrated decision-making framework for sustainable data center operation through intelligent load scheduling",Journal of Physics: Conference Series 2042.

21- Pietro Stilo,2020 "Artificial Intelligence and Protection of National Interest. Challenges and Opportunities for Economic Intelligence", Economic and Policy Implications of Artificial Intelligencepp155-159.

22- Postolea, Bodea,2021" Resilience and economic intelligence build through digitalization-an IT perspective' 'Issues in Information Systems Volume 22, Issue 1, pp. 335-347, 2021

23- Portolans Institute- United Nations- AT Keamey- Roland Berger- 2022

24- Thabit, Thabit H., and Jasim, Yasser A., 2016, A Manuscript of Knowledge Representation, International Journal of Social Sciences & Economic Environment, India.

25- Thabit, Thabit H., and Jasim, Yasser A., 2017, Applying IT in Accounting, Environment and Computer Science Studies, LAP-Lambert Academic Publisher, Germany.

26- Thabit, Thabit H., and Raewf, Manaf B., 2018, The evaluation of marketing mix elements: a case study, International Journal of Social Sciences & Educational Studies, Vol.4, No. 4.

27- Thabit, Thabit H., Raewf, Manaf B., Abdulrahman, Omar T., and Younis, Saif K., 2016, The Adoption of E-commerce in SMEs A case study on a sample of Iraqi enterprises, International Journal of Latest Research in Engineering and Technology, Volume 02, Issue 06.

28- Thabit, Thabit Hassan, Hadj Aissa, Sid Ahmed, and Harjan, Sinan Abdullah, 2016, Using Fuzzy Logic to Evaluate the Relationship between Designing Training Program and Level of Creativity and Innovation, International Journal of Innovation and Scientific Research, Vol. 25, No.1.

29- Thabit, Thabit Hassan, Hadj Aissa, Sid Ahmed, and Harjan, Sinan Abdullah, 2016, Evaluating the Role of Training Strategy in Enhancing the Training Effectiveness, MECAS, No.13.

30- Travel &Tourism Development Index World Economic Forum Environmental performance index- World Bank 2022.

31- UNDP-US News-Scrimmager-WIPO-Travel &Tourism Development Index World Economic Forum 2022.

32- Yahya El mountassir,2020"Economic Intelligence system and decision making: Proposal of a theoretical model" MJQR, Vol2, No3,2020.

33- Younus, Saif Q., Thabit, Thabit H. (2019). The Efficiency of Internal Marketing Dimensions in Private Universities of Kurdistan Region to Achieve the Organizational Commitment, Koya University Journal of Humanities and Social Sciences, 2(2).

****Electronic References: -**

34- https://data.albankaldawli.org/indicator/10-5-2023.

35- WWW.mitre.org/work/tech_papers/tech_papers/15-5-2023.